الدول العربية متدنية جدا وتعتمد بالدرجة الأولى على الاستيراد الذى ينطوى على الكثير من المخاطر لأننا نستورد مشاكل دون اختبار هذه الأشياء تحت ظروفنا المحلية ومدى قدرتها على زيادة الانتاج.

ماهى نظرتنا للأمن الغذائى العربى؟ إننا لايمكن أن نزيد الناتج العربى الحالى ما لم تحدث نهضة بحثية فى معظم الدول العربية . الدولة الوحيدة التى اجتهدت هى السعودية ولم تهتم بالتكلفة ودخلت فى مجال القمح ولم يكن صوابا، كان اسلوبا للتجربة والخطأ لكنها على الأقل أدخلت تكنولوجيات حديثة، اليوم يمكن أن نتخصص فى مجال النخيل من خلال تكنولوجيا جديدة.

الزراعة المحمية أيضا لاتحتاج لمساحات كبيرة وتنتج الغذاء فى أى وقت ، والمنطقة العربية ملائمة لهذا الأسلوب من التقنيات فيجب أن نتعاون فى هذا المجال ، وماهو موجود فى الدول العربية - كما قال الدكتور دياب - تخلف تقنى بمعنى فجوة تكنولوجية لأن الأساس البحثى غير موجود. ومن ثم فإن البداية يجب أن تهتم بالسياسات العلمية والسياسات البحثية فى المجال الزراعى وهذا سيؤدى الى التعاون ويؤدى الى نهضة وسأتوقف عند هذا الحد اذا كنا سنتحدث بعد ذلك عن الآفاق المستقبلية.

محمود عبد الحى:

بسم الله الرحمن الرحيم .. من الصعب جدا أن أتكلم بعد ماقاله نخبة من أساتذتنا المتخصصين فى هذا المجال، لكنى أعود الى بعض النقاط المبدئية لأن هناك تطورا على المستوى العالمى فى الحديث عن مشكلة الأمن الغذائى - وهو تطور كثيرا ما تتوه فيه المبادئ الأولية رغم أهميتها - وسأبدأ بقضية تعريف أو تحديد مفهوم الفجوة الغذائية.

المعتاد أننا نحدد مفهوم الفجوة الغذائية على أنها الفجوة بين العرض والطلب ،مثلا المطلوب ٥٠٠ طن من القمح، المعروض ٣٠٠طن، اذن الفجوة الغذائية ٢٠٠طن. اذا أردنا أن نضع ايدينا على مشكلة الأمن الغذائى يجب أن يكون مفهوم الفجوة الغذائية محددا بالمقابلة بين عرض السلعة الغذائية والحاجة الإنسانية اليها. والحاجة الانسانية للسلعة تتحدد فى ضوء نمط غذائى

صحى لأفراد وفئات المجتمع . ومن الضرورى - كما أشار الدكتور حمدى سالم- تدخل الدولة فى قضايا الغذاء سواء كنا فى اقتصاد مخطط أو اقتصاد سوق أو اقتصاد حر وهذا يحدث فى كافة دول العالم وفى غالبية دول السوق الأوروبية تنتخب الدولة سلعة أو سلعتين ذات صفة استراتيجية فى النمط الغذائى لشعوبها وتعمل على تثبيت أسعارها وعلى اعطاء الدعم لهذه السلع والحفاظ على مستوى غذائى معين. فرنسا مثلا استمرت محافظة على سعر كيلو البطاطس لايتخطى فرنك ايا كانت الأزمات التى تحدث سواء فى الاستيراد أو الانتاج المحلى. الفجوة الغذائية على المستوى الكلى على الأقل، على مستوى الدولة أو على مستوى الإقليم أو الوطن العربى، تتحدد بالتوازن بين عرض المنتجات الغذائية والحاجة الى هذه المنتجات فى ضوء نمط غذائى صحى معين، وأسارع للقول بأن النمط الغذائى الصحى الذى أقصده لاينصرف الى فرض سلع غذائية محددة لأن المتخصص فى مجال التغذية والصحة يستطيع أن يخبرنا أن عدد السعرات اللازمة للتغذية الصحية لأى فرد يمكن أن يأخذها من بدائل مختلفة سواء من اللحوم الحمراء أو اللحوم البيضاء أو من المواد النباتية.. الخ.

التطور فى مفهوم الأمن الغذائى- وهذا يسير مع الاتجاه العام الذى رأيناه فى أكثر من مناسبة، فى المؤتمرات الدولية ومنها مؤتمر السكان والتنمية ومؤتمر الغذاء العالمى .. الخ وحتى فى مفهوم التنمية البشرية- يعبر عن اتجاه تقوده الدول المتقدمة ويركز على الفرد، مع اسقاط ضرورة التوازن بين الفرد والجماعة وهذا الإسقاط بالغ الخطورة بالنسبة للدول النامية التى مازال هيكل الدولة بها غير مستقر، والاستقرار السياسى غير موجود فى كثير منها، ومازال الوعى العام لدى معظم شعوبها قاصرا عن أن يحل محل تدخل الدولة لضبط ايقاع الحركة على مستوى المجتمع والمحافظة على كيانه. سواء فى الحاضر أو المستقبل. مازال المجتمع متخلفا بمئات الخطوات بالمقارنة بدول متقدمة سواء الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة أو كندا أو غيرها.

فى هذه الدول المتقدمة نما نوع من الوعى العام يكاد يكون قد حل محل السلطة المركزية فى كثير من الأمور: فى منتصف السبعينات - كان لى صديق يدرس فى أمريكا- قال إننا نتكلم عن التخطيط المركزى فى مصر ونحدد أهدافا ثم نتنازل عنها ولانستطيع تحقيقها رغم سلطة الدولة

وهيبتها، وأجهزتها لتحقيق الهدف ولايتحقق. بينما فى أمريكا عندما يقولون سنحقق كذا فى عام كذا ولو بعد عشر سنوات يحققونه. أمريكا ليس لديها خطة قومية، لكن لديها وعى عام، لديها سياسات توجه الحركة، توجه النشاط، توجه البحوث فى كافة المجالات بحيث يخلق اتجاها عاما فى سلوكيات الأفراد وسلوكيات المؤسسات رغم أنها قطاع خاص لكنه يؤدى الى تحقيق النتيجة المرجوه. فاذا كنا فى دولنا بصدد تحقيق أى هدف - ومنها الأمن الغذائى كهدف استراتيجى - مطلوب أن يكون للدولة دور ولاتتنازل عنه بدعوى الخصخصة حيث إن تدخل الدولة يمكن أن يقوى بشرط أن تتدخل من خلال آليات السوق لكى تسير مع اتجاه الخصخصة وليس من خلال الأوامر الادارية المباشرة.

فى أحدث ماكتب عن مفهوم الأمن الغذائى ، يشير أحد الكتاب أن هناك انتقالا أو تغيرا من المستوى الكلى - عندما نتحدث عن الأمن الغذائى على مستوى الدولة أو المجتمع- الى المستوى الجزئى. وحتى على المستوى الجزئى، هناك خلاف كما أشار الاستاذ الدكتور سمير فى تعريف الأمن الغذائى فى الورقة على مستوى الفرد. الخلاف الآن هل يكون تحديد مفهوم الأمن الغذائى على مستوى الأسرة أم مستوى الفرد ؟ فاذا أخذنا بهذا المفهوم وأردنا تعميقه على مستوى الدول النامية مع التخلف الاجتماعى والتخلف الثقافى الموجود ، هناك خطورة أن يصبح كل فرد يمثل جزيرة منعزلة قائمة بذاتها لايشعر بالآخرين حتى أخوته أو والديه داخل الأسرة الواحدة، لذلك فإننا يجب أن نتمسك بمفهوم الأمن الغذائى على المستويين : المستوى الكلى والمستوى الجزئى بحيث ننزل لمستوى الأسرة ومستوى الفرد ليكون هناك تكامل بين هذه المستويات بعضها وبعض.

يشير التطور فى المفهوم ايضا الى أن هناك انتقالا من الموضوعية الى الشخصية فى تقدير الأمن الغذائى. وهذا جاء من تطوير مفيد وحديث فيما يسمى بمفهوم المشاركة فى دراسة مشاكل مثل قضية الفقر أو قضية الأمن الغذائى بحيث يتحدث أصحاب الشأن عن أنفسهم ، يتحدث كل فرد عن نفسه بحيث يقول لى مفهوم الأمن الغذائى عنده ، ولاشك أن الفقير سيكون له مفهومه الخاص للأمن الغذائى، ايضا الغنى يقول أنا محتاج للأمن الغذائى بمفهومه الخاص. فالتطور الحديث ينقل مفهوم الأمن الغذائى من الموضوعية التى تقول بأن المتخصصين فى مجال التغذية

وفى مجال الصحة باستطاعتهم تحديد نمط وعدد السعرات الحرارية اللازمة الى الجرى وراء هدف غير محدد عندما يكون كل شخص له مفهومه الخاص للأمن الغذائى. مسئول التغذية فى مصر أو أى مكان يسعى لتوفير الخبز والحد الأدنى من الطعام فلابد أن يكون هناك نوع من الانضباط فى تحديد المفاهيم وأدعو انفسنا والمثقفين بالذات فى مجال الإعلام أن يكون هناك رؤية عامة لتربية نوع من الوعى يلاحق التطور العلمى والثقافى أخذا فى الاعتبار الظروف المحلية التى نعيشها.

اذا انتقلنا من هذه النقطة الى مفهوم الأمن الغذائى والاكتفاء الذاتى فإننى اذا اردت تحديد مفهوم للأمن الغذائى لابد أن يكون لدى تحديد نوعيات من السلع لها الصفة الاستراتيجية لايمكن التنازل عنها كحد أدنى لتوفير مايسمى بحد الكفاف للمجتمع . السلع الاستراتيجية- وأنا اختلف مع بعض اساتذتى الذين تحدثوا عن تجربة القمح فى السعودية أو غيره حيث إن السلع ذات الصفة الاستراتيجية لاتصلح فيها الحسابات الاقتصادية كمعيار وحيد لتقييم المشروعات. فكما تعودنا فى تقييم المشروعات هناك بعد مالى وبعد اقتصادى وبعد اجتماعى يجب أن يظل هناك تمسك بالبعدين الاقتصادى الاجتماعى معا لتوفير الأمن الحقيقى للمجتمع ولعل ما أصاب السعودية من تراجع فى سياستها فى انتاج القمح كان سببه الأساسى ضغط الدول الكبرى عليها بعد حرب الخليج. وفى رأيى الخاص أنه جاء نوع من رد الفعل للضغط الاقتصادى والسياسى والعسكرى على السعودية بالذات لأنه فى أول سنة حدث لديهم عجز فى الموازنة العامة للدولة طرحت عليهم فكرة توريد القمح بأقل من تكلفة انتاجه محليا واستخدام الفرق فى سد عجز الموازنة الا أن هذه الفكره رفضتها السعودية على أساس : " أن من لايملك خبزه لايملك ارادته".

هذه قضية لها بعد استراتيجيى لابدأن يكون فى اعتبارنا ونحن نتحدث عن مفهوم الأمن الغذائى بحيث لاتتحول المقارنات الاقتصادية وبالتحديد فى ظل الخصخصة الى تقييم مالى أساسا، اذ نجد أن البعد الاقتصادى الذى كان يشمل الاقتصاد القومى ككل يكاد يغيب عن الرؤية الآن فى ظل موجة الخصخصة الأخيرة.

عندما نود تشخيص أزمة الغذاء على المستوى العربى لا أستطيع أن أضيف الكثير الى ماقيل لكنى أضيف ملاحظة عامة وهى أنه للأسف الشديد أن الدول العربية عندما تبنت سياسات

للتنمية اعتبرت التنمية هى التصنيع وفهمت التصنيع بطريقة خاطئة وهو التركيز على الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية. فمثلا - كما أشار الاستاذ الدكتور حمدى سالم - عندما وجدوا البترول تركوا حقول الحنطة وذهبوا للبترول بدعوى أنهم يستطيعون شراء كل شئ طالما لديهم المال بينما المفهوم العلمى للتصنيع أنه حركة أو استراتيجية شاملة تنصب على الزراعة وعلى الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية وتنصب أيضا على كافة أنواع الخدمات ومعناه بهذا الشكل أن المدخلات المصنعه فى قطاع الزراعة يجب أن تكون هى الأساس فى تطوير هذا القطاع وبالتالى عندما أطور قطاع الزراعة أكون قد أمنت نفسى بالمنتجات الزراعية بما فيها من مواد غذائية وفى نفس الوقت أنشط الكثير من الصناعات.

هذا يدعونى الى ابداء التقدير الشديد لما أشار اليه الاستاذ الدكتور عبد السلام جمعة فيما يتعلق بمحصول القصب وعملية الإحلال التى نرتب لها لأسباب بعضها ظاهر وبعضها خفى وذلك بوضع البنجر مكان القصب، وهو سلعة الآثار التشابكية لها فى الاقتصاد الوطنى ضعيفة حتى لو أخذنا منها سكر بنفس الكفاءة، بينما الآثار التشابكية لمحصول قصب السكر تمتد- كما أشار الدكتور جمعه - الى أكثر من ٥٠ نوع من أنواع النشاط يمكن من خلالها تشغيل فئات عريضة من الشباب، وتعطى قيمة مضافة. لذلك فان عملية البحث عن بدائل بالنسبة للمواد الغذائية لايجب أن تكون فى اطار نظرة تقتصر على قطاع الغذاء أو حتى على قطاع الأمن الغذائى وانما تكون نظرة اجتماعية اقتصادية شاملة لتأثير ذلك على مستوى الاقتصاد القومى ككل.

عندما آتى بسرعة لقضية استيراد المواد الغذائية، فنحن أمام مشكلتنا الخطيرة إذ أننا عندما نتكلم عن التخطيط، نفكر فى الانغلاق التام ونحكم الرقابة، وعندما نتكلم عن اقتصاد السوق نتصور أن اقتصاد السوق بلا ضوابط وبلا معايير موضوعية للحكم فيه، ونحن دائما مفرطون فى إعطاء الثقة ومفرطون أيضا فى الكراهية.

البعد السياسى الذى أشار اليه استاذنا الدكتور القصاص وأشار اليه كثير من الزملاء ، لدى ملاحظة بالنسبة له تدعو للاستغراب وهى أنه اذا كانت مصر قد استطاعت أن تتجاوز المرارة والخلافات والحزازات مع اسرائيل لكى تدخل فى السلام- ولابد أن نبحث عن السلام بكل الطرق -

فكيف لانستطيع أن نتجاوز الخلافات العربية / العربية أو حصرها فى إطار لايضر بالمصالح الاستراتيجية للشعوب العربية مع إن ذلك يفتح الطرق للاستفادة من امكانيات بعضنا البعض مثل السودان التى يمكن أن تكون مزرعة العالم العربى ، واتفق مع استاذنا الدكتور القصاص بأننا لو وضعنا استثمارات بقدر معقول فى السودان فسوف نعالج مشاكل كثيرة ونستطيع الوصول لتحقيق الأمن الغذائى العربى وهذا مرتبط بقضية الثقافة.فنحن عندما نبدأ مناقشة قضايا محددة ننسى البعد الثقافى وننسى الوعى بالتخطيط الاستراتيجى وننظر تحت أرجلنا. ماهو موجود فى السودان الآن مآله الى الزوال شاء النظام أم أبى لكن لو استطعنا أن ننمى نوعا من الوعى أن هناك مصلحة مشتركة يأخذها النظام هناك الآن ونقتسم المصالح، بعد ذلك تستطيع التفاعلات المستقبلية أن تؤدى الى الوصول الى نوع من تذويب الخلافات السياسية بل بالعكس اذا كنا نتحدث عن الشرق أوسطية باعتبارها إطارا لتحقيق السلام وهذه عليها مآخذ كثيرة جدا ، ونقتدى بالسوق الأوروبية المشتركة ونقول إن التعاون الاقتصادى يمكن أن يؤدى الى إحلال السلام، يصبح من الأولى أن نحاول تعميق التعاون الاقتصادى على المستوى العربى وبالذات فى قضية هامة ومصيرية كقضية الغذاء ولعل هذا يكون مدخلا أساسيا لإذابة الخلافات.

مرة أخرى لايمكن فصل قضية الأمن الغذائى عن قضية التنمية الشاملة. أحزننى كثيرا أن أسمع فى برنامج سؤال وجواب فى الاذاعة فى تعليق "أن هناك تخطيطا لإنشاء أكبر مجمع للبتروكيماويات فى الإسكندرية وسوف يكون أكبر مجمع من نوعه فى الشرق الأوسط". نحن نتحدث عن الأمن الغذائى اليوم والذى يعنى تعاونا عربيا ، بمعنى أن السعودية لايجب أن تنفق أموالا طائلة على سبيل المثال فى استزراع القمح ويمكن أن تعتمد على مصر وتعطيها الاستثمارات للتطوير بينما نحن فى مصر نقوم بانشاء مجمع بتروكيماويات الحرى بأن يوطن بالسعودية أو دول الخليج. وفى تقديرى أن دول الخليج ارتكبت خطأ كبيراً بانشاء مجمع بتروكيماويات فى كل منها يستطيع المجمع الواحد أن يغطى منطقة الشرق الأوسط بأكملها ثم تذهب كل دولة لتستجدى تصريف منتجاتها البتروكيماوية فى دول أوروبا. مصر بالفكر الرائد الموجود لديها ، بالنخبة من العلماء، بالريادة التى تضطلع بمسئولياتها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

تأتى الآن لتفكر فى انشاء مجمع بتروكيماويات يكون منافسا لدول الخليج، هل نتوقع بعد ذلك أن يتعاون معنا أحد فى قطاع الزراعة أو غيره وقد ضربت له صناعة فيها استثمارات بالمليارات،لذلك لابد أن يكون تفكيرنا على المستوى العقلانى الشديد وتصبح القضية اننى عندما ابحث انشاء أى مشروعات لابد أن يكون فى ذهنى تحقيق التكامل الاقتصادى على مستوى العالم العربى كله.

فيما يتعلق بقضية التكنولوجيا، فالتكنولوجيا المتقدمة- ولا أدعى أننى خبير فى قطاع الزراعة- اعتقد أن كثيرا مما يعتبر تكنولوجيا متقدمة فى قطاع الزراعة فى حدود طاقتنا على الانتاج واعادة الانتاج والتطوير. وقد بحثنا من قبل فى معهد التخطيط قضية التكنولوجيا لكن للأسف كثيرا مما يكتب يحفظ فى الادراج، هذا الكلام حدث عام ١٩٨٥/٨٤ أصدرنا جزئين عن دور المؤسسات الوطنية فى تطوير التكنولوجيا فى مصر* ووضح فى هذه الدراسة أن التكنولوجيا مرتبطة بالأفراد، مرتبطة بالسلوك، مرتبطة بالادارة لذلك فالتكنولوجيا لاتنقل واذا أردنا نقلها لابد أن ننقل البشر فتأتى بالأمريكيين ليعيشوا هنا أو تحضر الاسرائيلين ليعيشوا بيننا لكى نقول إننا نقلنا التكنولوجيا وهذا شئ مستحيل. اذن فى نقل التكنولوجيا لابد أن أطور من البيئة المحلية وليس معنى ذلك أننى أدعو الى الانغلاق أو الانعزال لأن تكنولوجيا الرش أعتقد أنها فى مقدور المهندسين المصريين المتخصصين أن يطبقوا الرى بالرش وزراعة الجبال وغيره ولا أعتقد أنها بها محتوى علمى يعجز عنه علماؤنا وأساتذتنا المتخصصون فى هذا المجال.

قطاع الإعلام يجب أن يلعب دورا، وسياستنا الاعلامية فى القضايا المصيرية لا أعرف ماذا أسميها وان كنت أطلق عليها الهروب الى الأمام، انشغلنا منذ بضعة أيام بما يسمى عملية الاستنساخ وبدأنا نناقش الأبعاد الدينية والأخلاقية وشغلنا الرأى العام ثم تظهر لنا قضية جديدة ونهرب للامام ونناقش قضايا محدودة الأهمية فى ضوء ظروفنا الحالية، وننسى أن لدينا قضايا أساسية منها استنباط تقاوى وبذور تحافظ على المحاصيل المصرية وتزيد غلتها وكلنا سعدنا بوجود موز جيد يؤكل بجوار الموز المستورد، لكن مع التقدم الذى حدث اخيرا فى انتاج هذه السلعة

*معهد التخطيط القومى- دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٣١- القاهرة - ديسمبر ١٩٨٥.

لانكاد نكون وصلنا الى نوعية الموز المغربى الذى كان موجودا فى بداية الستينات والذى دهور عمدا لصالح استيراد الموز من الخارج، لذلك يجب أن نطلق يد الباحثين المصريين ويكون لنا سياسة علمية وسياسة وطنية لادارة البحث العلمى لاننظر للبحث العلمى بمعيار التكلفة والعائد المالى ضيق الأفق لأن تقييم النشاط العلمى له معايير أخرى يجب أن توضع بدقة للاستفادة منه.

فى قضية استيراد المواد الغذائية، نحن ننسى أننا نتحدث عن حرية التجارة ونتكلم عن الجات لكن يجب أن نأخذ الحكمة والعظة والعبرة مما حدث ، لم يكن مداد توقيع اتفاقية الجات بعد جولة أورجواى قد جف بعد، حتى أخذت الولايات المتحدة الأمريكية- التى دعت للجولة وضغطت للتحرير... الخ - تلوح بتطبيق القانون ٣٠١ (أو ٣٠٣ لا أتذكر) وهو قانون حمائى من الدرجة الأولى من أجل حماية مستوى التشغيل لديها، فقضية الأمن الغذائى عندما اتكلم فى اطارها عن الاستيراد يجب أن يكون الاستيراد مكملا، وليس هو الأساس كما هو حادث بالنسبة للوطن العربى حيث ترتفع نسبة الاعتماد على الاستيراد فى كثير من المواد الغذائية.

اذا أردنا الحديث عن مفهوم الاكتفاء الذاتى وربطه بمفهوم الأمن الغذائى على المستوى الكلى فإن. مفهوم الاكتفاء الذاتى غير واقعى- ولاتستطيع دولة ما أن تعيش فى عزلة ولابد أن تصدر وتستورد. وفى اطار العلاقات الاقتصادية الدولية لابد من العمل على انتاج مجموعة أو توليفة من السلع نتخصص فيها ويكون لنا فيها مزايا تنافسية ومزايا نسبية، وتكون لها ايضا الصفة الاستراتيجية على مستوى المبادلات الاقتصادية الدولية تكون مثلا شبيهة للذهب نستطيع الشراء به فى أى مكان بمعنى يكون لدى سلعة لها قدر أو قبول منتشر وواسع بحيث أستطيع بيعها فى أى وقت واشترى الغذاء الذى أحتاجه.

للأسف الشديد نلاحظ أن البترول الذى يعتبر سلعة استراتيجية أصبحت بدائله كثيرة ونحن نندفع وراء سياسات خاطئة. عندما كانت السعودية تطالب فى اجتماعات الأوبك بعدم المبالغة فى رفع أسعار البترول ، كان الهدف عدم الوصول بأسعار البترول -الى المستوى الذى يسمح بأن يكون هناك استغلال اقتصادى لحقول جديدة خاصة بترول بحر الشمال وكانت هذه سياسة حكيمة. ولكن

حدثت البداية وارتفع السعر الى ٤٠-٤٢ دولار للبرميل واصبح استغلال بترول بحر الشمال اقتصاديا، ومن المعروف فى اقتصاديات البترول أن مرحلة البداية هى أكثر المراحل تكلفة، وبعد ذلك ينساب البترول من الأرض وتنخفض التكلفة، والآن بات بترول بحر الشمال باستطاعته الضغط على سوق البترول ليصل بسعر البرميل الى حوالى ٥,٥ دولار للبرميل، واذن فالمطلوب هو أن يكون لنا نوع من الرشد، نوع من التقييم، نوع من الاحتمال لبعضنا البعض كما تحتمل الآخرين - وسوف آتى الى الحلول عندما تثار هذه النقطة.

محمد سمير مصطفى:

الحقيقة أن المادة التحليلية الغنية التى قدمها السادة المتحدثون قبلى تقدم مجموعة من اشارات الخطر ، فضلا عن عدد من المحاذير الموضوعية التى يجب الالتفات اليها. أود أن أقول إن الإطار السياسى الذى دعت المجلة من أجله لهذه الندوة هو مراجعة مدى فعالية وامكانية استخدام سلاح الغذاء ضد العرب فى المستقبل.

سلاح الغذاء فى التاريخ الحديث لم يشهر ضد اقليم فى العالم بقدر ماتكرر استخدامه ضد المنطقة العربية،منعت مساعدات الغذاء عن مصر فى أعقاب تدخل الرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى أزمة الكونغو،تكرر عندما شعرت مصر بأن الولايات المتحدة متورطه فى مساعدة اسرائيل فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بأمريكا فمنعت الأخيرة عنها مساعدات الغذاء، أعلن الحظر الجوى ضد ليبيا بسبب أزمة لوكربى واعلن حظر الغذاء ضد العراق ونعلم أيضا أن حظر الغذاء قد استخدم ضد سلفادور الليندى فى شيلى فى بداية السبعينات وقت نيكسون.

اذن الخلفية السياسية التى نؤكد استنادا اليها أهمية الأمن الغذائى العربى، تبرز من منظور أن المنطقة العربية يمكن اغلاقها من بوغاز باب المندب ومن بورسعيد ومن مضيق هرمز فتتأكد ضراوة الحظر الغذائى على المنطقة العربية عندما يستخدم سلاح الغذاء ضد هذا الإقليم من العالم . وبرغم أن سلاح النفط قد يبدو أكثر فاعلية لأننا يمكن أن نغلق الآبار ولانستخرج البترول بينما يصعب تخزين مئات أو عشرات الملايين من الأطنان من القمح فى صوامع فمن الثابت أن الأمن

الغذائى العربى يدعم الارادة السياسية والقرار السياسى.

تعرض الدكتور عمرو حسين لاستعراض أوضاع الأمن الغذائى العربى وهناك اشارة خطرة فى أن نسبة كبيرة جدا من الأطفال العرب يعانون من التقزم ومن الهزال كما أن هناك نسبة كبيرة منهم يولدون ناقصى الوزن من أمهات تعانى من الأنيميا وهذا يشكل خطرا شديدا على الأجيال العربية المقبلة والقدرة التنافسية لنا فى سوق العمل وفى مجالات التنمية.

الدكتور حمدى سالم صوب على الهدف عندما ذكر أن كثيراً من البلاد العربية بها موارد زراعية كافية مثل السودان التى تبلغ مساحتها نصف مساحة الولايات المتحدة - يوجد بها موارد زراعية هائلة وواعدة ورغم هذا كان الاستثمار فيها ضعيفا وهذا يعطى درسا مستفادا من دروس الإخفاق فى تحقيق الأمن الغذائى العربى.

الدكتور القصاص أشار الى موضوع التحيز الحضرى ، فعلى الرغم من أن كثيرا من الدول الأفريقية ركزت نظم توزيع الغذاء فى المناطق الحضرية، كانت المناطق الحضرية هى أول من أعلن مظاهرات الغذاء عندما ارتفعت أسعار الغذاء فوق القدرة الشرائية لمواطنى هذه الدول. أيضا أشار سيادته الى الهدر فى قاعدة الموارد الزراعية عندما أزيلت مناطق الرعى للزراعة واستبدلت بمحاصيل نقدية كالقطن والفول السودانى والموز.

الدكتور عبد السلام جمعة تحدث عن ظروف السعودية، والسعودية الآن تخفض نظم الحوافز، كانت تنتج ٣ مليون طن من القمح وكان استهلاكها ١,٨ مليون طن . تعديل نظام الحوافز ساعد على خفض الانتاج الى ٢,٥مليون طن ويرغبون فى أن يكون الانتاج مثل الاستهلاك ١,٨ مليون طن ، وذلك عندما تنبهوا الى تسارع أجل النفادية للخزانات الجوفية المائية الموجودة فى المنطقة الشرقية التى زادت فيها مساحات القمح. الدكتور عبد السلام جمعة من المهندسين الزراعيين الذين ساعدوا على زيادة انتاج القمح فى مصر بنسبة حوالى ٢٨٪ عبر ٤ سنوات ، واليوم انتاج القمح يصل الى ٥,٨ مليون طن بسبب نظم الحوافز الجيدة وبسبب التقاوى الجيدة وبسبب الممارسات الزراعية المفيدة فى هذا المجال.

أود ونحن نتقدم بسرعة الى الجزء الثانى من الحوارأن أقول إن الدكتور حمدى سالم أشار الى أن ارتشاح نظم ومنافع دعم الغذاء فى مصر فى السنوات الأخيرة (قبل تقليص البرنامج) لفئات لاتستحقه كان بسبب غياب أى نظام لإدارة برنامج توزيع الغذاء وعدم وجود وسائل اختبار نتأكد من خلالها من عدم تسرب منافع البرنامج لغير المستحقين، وهذا يمثل مرة أخرى صورة من صور التحيز الحضرى الذى أشار اليه استاذنا الدكتور القصاص وفى هذا الصدد فإن كل أدبيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية وصندوق التنمية الزراعية الدولى تشير الى مايعرف فى الوقت الراهن بالزراعة الحضرية وذلك لحل مشكلة نقص الفائض الغذائى المحول للمناطق الحضرية بالزراعة الحضرية.

نحن نتكلم عن موضوع زيادة الأمن الغذائى الأسرى وزراعة الأحواش الخلفية عند الريفيين، لكن برغم أننا ركزنا نظم توزيع الغذاء فى المناطق الحضرية على حساب الريفيين وبرغم تضرر السكان الريفيين - كما اشار د. القصاص- فى كثير من الدول الأفريقية، نحن الآن نتحدث عن الزراعة الحضرية لأن الفائض الغذائى المحول من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية لمواجهة الاستهلاك المتزايد يقل باستمرار فى ضوء زيادة نسبة الإعالة فى الريف- وبالتالى تعلو حاليا الدعوة الى الزراعة الحضرية التى ستقلل الفاقد الغذائى اثناء النقل وتخفف من اعباء الفقراء.

محمود عبد الحى :

لو سمح الدكتور سمير بمقاطعة صغيرة فى الزراعة الحضرية، كنا نشاهد منذ ١٥ سنة، أو عشرين سنة فى الخارج أن كل الفيلات الموجودة حدائقها منتجة للفواكه والخضروات بينما كل الفيلات الموجودة فى مصر يوجد بها فقط حمامات سباحة.

محمد سمير مصطفى :

الحقيقة هناك نقطتان تود المجلة استيضاحهما، النقطة الأولى هى أن أسعار القمح الآن آخذه فى الانخفاض فالى أى مدى يمكن أن يحل القطاع الخاص محل القطاع العام فى تكوين مخزونات القمح؟. النقطة الثانية هى تدهور قاعدة الموارد الزراعية وخاصة تدهور الموارد الرعوية والتصحر، لهما تأثير سلبى عميق على الانتاج الزراعى واتمنى من السادة المشاركين وبخاصة د. القصاص

القاء مزيد من الضوء فى هذا الصدد.

عبد الفتاح ناصف:

شكرا للدكتور سمير، وقبل أن نسمع الإجابة على تساؤلاتك نستمع الى آخر مداخله لكى يكون كل من حضر من المشاركين على الأقل قد قال ما أراد أولا وأعطى الكلمة للدكتور أحمد حسن.

أحمد حسن ابراهيم:

شكرا سيادة الرئيس.. الحقيقة أن المناقشات والطروحات الشديدة النفع التى أثيرت من قبل تفتح الشهية لمزيد من النقاش ولكنى سأحاول الايجاز بشدة نظرا لتكليفى من هيئة تحرير المجلة باعداد مقالة فى نفس الموضوع، وفى حدود الوقت المتاح لى الآن أود التركيز على بعض ما أثير والتثنية عليه والتأكيد عليه.

إننى أتصور أن العمل العربى المشترك هو القاعدة الراسخه التى يمكن أن يقوم عليها أمن غذائى عربى. وهذه هى المقولة التى أشار اليها الأستاذ الدكتور حمدى سالم وأنا أثنى عليها وأؤكد عليها وأدعى أن كل جهود تبذل فى سبيل تحقيق أمن غذائى على مستوى قطرى تذهب هباءً ولن تؤدى الا الى سراب.

وأتصور أيضا أن العمل الاقتصادى العربى المشترك، الى جانب ما يمكن أن يحققه من آثار ايجابية على الأمن الغذائى العربى، كفيل بحماية العرب أيضا من أى عدوان على مصالحهم أو إرادتهم. وأذكر على سبيل المثال أن الدكتور محمود عبد الحى قد أشار الى قضية الجات والى أن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى ضغطت ومارست كل الضغوط فى سبيل توقيع اتفاقية الجات لحماية مصالحها ولست أجد فيما تفضل به تعارضا حيث إن الجات وجهت وتوجه لحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التى ترفع سيف تحرير التجارة العالمية على رقابنا نحن أبناء العالم الثالث وترفع فى نفس الوقت سيف تقييد التجارة على الشركات الأوربية وغيرها من الشركات فى إطار عملية الحصار المفروض على كوبا وايران والعراق وليبيا واذن فلابد من أن نعى هذه الأمور

جيدا ولا أرى أن هناك تناقضا فى الموقفين الأمريكيين اللذين أشار اليهما.

إننا نعلم أن منظمة التجارة العالمية من سلطتها أن تحقق وأن تبين من هو الجانى ومن هو المجنى عليه ولكن ليس من سلطتها توقيع العقوبة على الجانى لصالح المجنى عليه، إذ أن سلطتها تنحصر فى تقرير من هو صاحب الحق الذى عليه أن يأخذ حقه بنفسه؟ وهنا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تأخذ حقها منا بنفسها بينما لانستطيع نحن أن نقتضى حقنا بأنفسنا من الولايات المتحدة الامريكية ، وأود أن أؤكد هنا على أن مصر أو أى قطر عربى آخر لايستطيع منفصلا أن يواجه أو أن يتهرب من الخضوع لعقوبات مفروضه فى إطار الجات، ولكن العرب مجتمعون يستطيعون أن يقاوموا هذه العقوبات ويستطيعون أن يتغلبوا وأن ينتصروا عليها.

قضيه الحصار الاقتصادى الذى أشار اليه الدكتور سمير وأشير اليه أيضا فى أكثر من مناسبة، لو أن العرب مجتمعون الآن لما كان للحصار الغذائى على العراق وعلى ليبيا أثره الحالى ولكن العرب متشرذمون ولأن العرب متشرذمون، ولأن العرب متصارعون يستطيع الحصار الغذائى أن يأتى ثماره السلبية على العراق وعلى ليبيا وعلى غيرهما من الأقطار العربية عندما يحين دوره.

إننى أستطيع أيضا أن أدعى أنه فى حالة ما اذا اعتمدت الأقطار العربية على استيراد الغذاء فان نظاما أو إطارا للاستيراد الجماعى أو تنسيقا للاستيراد الغذائى الجماعى يمكن أن يحقق مصالح كبيرة للأقطار العربية بالقياس إلى ما يمكن أن يحققه كل قطر على حدة.

فى مسألة التصنيع الزراعى التى تحدث عنها بعض الزملاء فإننى أمد هنا مفهوم التصنيع الزراعى ليشمل مستلزمات الانتاج الزراعى وتصنيع الحاصلات الزراعية وأتصور أن التصنيع الزراعى على جانب كبير من الأهمية فى صناعة مستلزمات الانتاج العربية. وهنا تأتى قضية التكنولوجيا- ولن أتحدث عنها الآن كثيرا لأننى سأكتب عنها باستفاضة فى المقالة التى أعدها. فأنا أتصور أن قضية التكنولوجيا وصناعة تكنولوجيا عربية ترتبط بالمجتمع وبالبيئة، وبالأرض أمر لامناص منه. إن هناك علاقة حميمة جدا بين التكنولوجيا وبين المجتمع الذى تنبت فيه وتستنبط فيه وتستخدم فيه.وأذكر هنا أن هناك آثاراً سلبية، وأن هناك نتائج سلبية لاعتمادنا على تكنولوجيا

مستوردة فى كافة المجالات، وبأن العجز المالى القطرى عن تمويل التكنولوجيا الزراعية العربية، مثلها مثل أى تكنولوجيا أخرى، يحول دون ابتكار وامتلاك كل قطر عربى لتقنياته الخاصة ومن هنا تأتى أهمية العمل الاقتصادى العربى المشترك كقاعدة صلبة وراسخة لبناء تقنيات زراعية عربية. وعلى الرغم من التباين البيئى والتباين المناخى بين الأقطار العربية، كما أشار البعض، هناك خصائص مشتركة يمكن أن يبنى عليها استنباط تقنيات زراعية عربية مشتركة تفيد فى الأقطار العربية المختلفة وتخفض من تكلفة انتاج استخدام وحدة التكنولوجيا بالنسبة لأى قطر من الأقطار.

أشار الدكتور محمود عبد الحى الى مسألة الرى بالرش ونحن نستطيع انتاج تقنياته بأنفسنا . لأن مسألة تقنيات الرى بالذات تستخدم الآن كحصان طروادة للاستيلاء على الزراعات العربية وعلى الأقطار العربية، هناك الآن سعى لتحقيق اسرائيل الكبرى- بعد أن فشلت محاولات تحقيقها بقوة السلاح وآلة الحرب- من خلال التسلل والغزو الاقتصادى استنادا الى مايدعى- وأقول مايدعى وأنا أعى ما أقول- من تفوق تكنولوجى اسرائيلى وخاصة فى مجال الزراعة. والذى يقرأ كتاب شرق أوسط جديد لشيمون بيريز يجد أنه يركز كثيرا على التفوق التكنولوجى الإسرائيلى فى الزراعة.

ولقد كان لى شرف إجراء دراسة عن التكامل الزراعى العربى فى مواجهة التكامل الزراعى الشرق أوسطى ووجدت أنه - على سبيل المثال- بالنسبة لانتاج الحبوب فى مصر- ولا أود الحديث فى هذا المجال فى وجود الدكتور عبد السلام جمعة فهو يستطيع أن يقول الكثير- يزيد متوسط انتاجية وحدة الأرض الزراعية فى مصر مرتين ونصف عن مثيلتها فى اسرائيل. هذا هو المجال الرئيسى، صلب عملية الأمن الغذائى وبالتالى فان الشرق أوسطية لن تأتينا بجديد فى هذا المجال وأستطيع أن أدعى أننا نحن العرب قادرون على أن نأتى بالجديد فيه.

مسألة تكنولوجيا الرى بالتنقيط، هذه تكنولوجيا فرعونية قديمة. ومن يزور أى منزل ريفى قديم لأسرة ميسورة الحال يجد أن هناك شجرة بجوارها آنية فخارية يتساقط منها الماء بالتنقيط حول جذور الشجرة فهذه ليست تكنولوجيا اسرائيلية ولا أمريكية، لكنها تكنولوجيا فرعونية ولكننا دائما نترك ما ابتدعناه لغيرنا لكى يبيعه لنا بعد ذلك.

هناك بعد ذلك نقطتان، لدينا معادلة صعبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائى سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع. وهنا أحذر من ترويج فكرة الفرد وإعلاء شأن الفرد فى المجتمع على النحو الذى يصدر لنا من خلال مؤتمرات دولية مثل مؤتمر السكان ومؤتمر القمة الاجتماعية ومؤتمر المرأة ومن خلال وسائل أخرى . إن إعلاء شأن الفرد فوق شأن المجتمع ومسألة الدولة الصغيرة والحكومة الصغيرة أمور تستهدف بلداننا النامية لإضعاف قدرة الدولة على المقاومة ولفتح المجتمع على مصاريعه أمام كل مايفد إليه من أمور تعوق تقدمه وتشده إلى الخلف.

المعادلة الصعبة هى كيف يمكن أن نزيد الانتاجية الزراعية يادكتور عبد السلام مع خفض معدلات التسميد الكيماوى ومعدلات استخدام المبيدات، وأنا أعرف أن لك دراسات فى هذا المجال، محاولات استنباط أصناف من المحاصيل الغذائية منخفضة الاحتياجات السمادية ومقاومة طبيعيا وحيويا للآفات والأمراض وقد علمت وأنا أعد إحدى الدراسات،التى أجريتها فى معهد التخطيط القومى عن التطوير التكنولوجى والإنتاجية فى الزراعة المصرية،أن المركز القومى للبحوث على سبيل المثال أجرى بحوثا لاستنباط أصناف من القمح تتحمل درجة عالية من ملوحة التربة وملوحة المياه فى الساحل الشمالى لكن هذه الأصناف لم تر النور بعد.

هنا أضيف أن التنسيق بين أجهزة البحث العلمى الموجودة فى مصر مطلوب وضرورى، فمركز البحوث الزراعية يعمل فى مجال استنباط تقنيات زراعية وفى مجالات اخرى للبحث الزراعى ، والمركز القومى للبحوث يعمل ايضا فى نفس المجال. ولقد لمست الى أى مدى يتسم عمل مثل هذه المؤسسات بالتباعد والتنافر وتشتيت الجهود. فاذا كنا نسعى حقا الى إحداث دمج وتعاون وتنسيق عربى على المستوى القومى فعلينا أن نبدأ بالتنسيق على المستويات القطرية أولا.

يبقى فى النهاية - وآسف اننى أطلت - قضية ربط البحث العلمى بالإرشاد الزراعى وعملية التدريب لأن هناك انفصالا واضحا بين البحث العلى فى المعامل والتطبيق فى الحقول بسبب ضعف الحلقة الرئيسية فى عملية نقل التكنولوجيا على المستوى الوطنى وليس على مستوى نقل التكنولوجيا من الخارج الى الداخل، فنحن نستطيع نقل التكنولوجيا من الخارج الى الداخل على

مستوى مراكز البحث العلمى ولكننا لانستطيع نقل التكنولوجيا المنتجة محليا الى الحقول.

وردت هنا اشارة الى الثورة الخضراء، ونحن نعلم أن ثمار الثورة الخضراء الأولى كانت مزيدا من التفاوت فى الدخول بين الفقراء والأغنياء ، الثورة الخضراء الأولى كانت منحازة لأغنياء الفلاحين القادرين على استخدام أصناف عالية الانتاجية وماتقتضيه من تسميد عال ومياه كثيرة ورفع مياه مما ترتب عليه زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء . إننا نريد من الثورة الزراعية ألا تزيد الفجوة بين الفقراء والأغنياء من الفلاحين، نحن نريد من الثورة الزراعية أن تتيح امكاناتها للفقراء من الفلاحين بنفس القدر الذى تتيحه لأغنيائهم ومعذرة للإطالة وشكرا.

محمد عبد الفتاح القصاص:

قبل أن أتناول القضايا التى أود الحديث عنها،أود استخلاص ثلاث معادلات رئيسية من المناقشات التى تمت اليوم لابد من وضعها امامنا: المعادلة الأولى أنه فى ظل الخصخصة لابد أن يكون للدولة دور، حيث إنه ليس من الممكن فى الزراعة، على الرغم من أن الزراعة بطبيعتها عملية قطاع خاص، لكن ادارة الاقتصاد الزراعى الوطنى لايمكن أن تتخلى عنها الدولة ومن ثم فان الدول جميعها ومنها مصر محتاجة لوضع استراتيجية وطنية لادارة الزراعة.هذه الاستراتيجية ينبغى أن توضع بطريقة ديمقراطية يشارك فيها الناس جميعا. ونتقبلها جميعا وسأضرب نموذجا لضرر عدم وجودها، لدينا حكومة تطلب من الفلاحين فى اطار السياسة المائية زراعة ٧٥٠ ألف فدان أرز، الفلاحون يزرعون ١,٥ مليون فدان. ليس من الممكن ادارة مواردنا الزراعية فى اطار هذا الخلل، لأن الحكومة عندما حددت المساحة بـ٧٥٠ ألف فدان حددت هذا الأمر على اسس تقنيه (حسابات المياه) ، وقد كان يبغى أن نقول كأمة(حكومة وأهالى ومزارعين وجمعيات أهلية وعلماء وباحثين) لابد أن يكون لنا اطار لإدارة مواردنا الزراعية نسميه استراتيجية وطنية وأن يكون هذا الإطار موضوع بطريقة ديمقراطية ومشاركة من جميع الأطراف ليتقبله الجميع واذا لم نعمل ذلك سيظل لدينا انشطار بين فكرة الخصخصة وفكرة العام والخاص.

المعادلة الثانية أنا مع الدكتور محمود عبد الحى أن الحسابات الاقتصادية وحدها لاتنفع

فيما يتصل بالتوسع الزراعى ولابد من وضع الحسابات الاجتماعية وأعتقد أن الكلام كان عن السعودية فى جهود الاكتفاء الذاتى. عندما تزرع لاتحسب تكاليف الانتاج الزراعى. أود فقط القول إن هذه المعادلة ينقصها ضلع ثالث وهو فكرة الاستمرارية فلابد أن يكون لدينا فى اطار سياسة الانتاج الزراعى نظرة كلية: البعد الاقتصادى وحده لايكفى، والبعد الاجتماعى وحده لايكفى لكن هناك البعد البيئى الذى تعتمد عليه فكرة التنمية المتواصلة. هذا هو الخلل الذى حدث فى السعودية، قلت ليس المهم البعد الاقتصادى وحده وهذا صواب، أهتم بالبعد الاجتماعى وهذا صواب، أزود الانتاج واعمل اكتفاء ذاتيا وهذا صواب. ولكن بعد ٥ سنوات نجاح نبدأ فى النزول، كان الواجب فى وضع الخطة ان تترسم المدى الزمانى الممتد، أى التحدى بالقدرة على الاستمرارية.

المعادلة الثالثة - ولم أتكلم بعد فى الكلام الذى أود قوله- وقد تحدث عنها الدكتور أحمد حسن وكذلك الدكتور حمدى وهو حكاية العرب.أود أن اضرب لكم مثالا: إن السوق الأوروبية عندما فاوضت العرب فى شراكة دول حوض البحر المتوسط جاءت كمجموعة دول ورفضت أن تشارك الدول العربية كمجموعة، ياله من جبروت، عندما جاءت وقالت أنا الاتحاد الأوروبى أفاوضكم وضعت شروطا، الشرط الأول لا تتكلم مع ليبيا، اختارت بعض الدول العربية وقالت إنها غير داخلة فى الموضوع وأعتقد أن الجزائر كانت أيضا من بينهم وقبلت الدول العربية، والشرط الثانى قالت لا أتكلم مع الدول العربية مجتمعه بل اتفاوض معهم فرادى ونحن قبلنا لأننا نتصور- كما قال الدكتور حمدى - أن المنافع القطرية تغلب لدينا عن المصالح القومية وفى النهاية كلنا نخسر. لذلك أود أن نوضحها فى الإطار السياسى.

ما أود أن أقوله إننا بعد أن تحدثنا عن الأمن الغذائى والانتاج أود أن أتكلم عن آلياته ، فآلياته أن أنفذ التنمية الزراعية أولا بما درجنا على تسميتها بالتوسع الرأسى وهو التكثيف الزراعى - ومعنا الدكتور عبد السلام وهو أحد قادة التوسع الرأسى- ونحن نجحنا فيه نجاحا عظيما جدا ووصلنا فى انتاجية بعض المحاصيل لحدودها القصوى وشكرا للبحث الزراعى الذى عمل ذلك، لكن النصف الثانى من الآلية هو صون النظم البيئية المنتجه بمعنى عملية الصيانة سواء صيانة الأرض من التدهور أو التصحر. وقد تحدث الدكتور سمير فى الورقة عن التهديد والتدهور البيئى لقاعدة

الموارد الزراعية وتدهور الأرض والتصحر: والتصحر مشكلة الأمة العربية كلها حيث إن التصحر سبب تدهورا واسعا جدا. وقد كلف وزراء البيئة العرب معهد الأرض الجافة فى دمشق بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعمل دراسات مستفيضة على قضية التصحر فى الدول العربية وأخرجها فى مجلدات وهذه الدراسة أظهرت أن كثيراً من الدول العربية تواجه مشاكل كثيرة فى التصحر فلابد أن نحافظ على القاعدة الانتاجية.

اعدت الأمم المتحدة اتفاقية دولية أو معاهدة لمكافحة التصحر ووقعت مصر عليها والاتفاقية أصبحت نافذة المفعول وأول مؤتمر للأطراف سيعقد فى سبتمبر القادم. وفى هذه المعاهدة عرف التصحر أنه" تدهور الأرض المنتجة فى المناطق الجافة" ومن ثم فان تدهور أراضى الزراعة المروية والأراضى المطرية والمراعى هى الأساس فى ذلك، يضاف اليها زحف الرمال. عندما أقول إن مصر تنفق مئات الملايين من الجنيهات كل سنة فى تحسين الصرف والصرف المغطى أود أن أسمى ذلك مكافحة للتصحر وقد ذكر بالأهرام من أسبوعين أن مصر تفاوضت مع المؤسسات المالية لتمويل تحسين الصرف الزراعى بمبلغ ٨٠ مليون دولار لتحسين الصرف فى كذا مليون فدان. وهذا يعنى أن الدول العربية كلها التى لديها أرض زراعية بما فيها مصر وسوريا والعراق لديها قضية الأراضى المروية وصيانه الأراضى المروية مهمة جدا.

لدينا فى مصر وفى البلاد العربية مسألة التغول العمرانى على الأرض الزراعية، ومعهد التخطيط لديه دراسات واحصائيات عن كمية الأرض التى فقدناها بسبب التغول العمرانى على الأرض الزراعيةوالتى وصلت خلال ال٤٠ عاما الماضية الى مايقرب من جملة الأراضى التى استصلحناها خلال هذه الفترة والتى تكلفت أموال باهظة،ولاتزال دون حد الانتاج الكامل وهى لاتعوض مساحات الأرض التى ضاعت بسبب التغول العمرانى، عندما آخذ بلدا مثل السودان، بلدا مثل الأردن، بلدا مثل سورياوكل الشمال الأفريقى نجد ان عملية الأراضى الزراعية المطرية لديهم معرضة لتدهورات كثيرة جدا وقد قدرت الأراضى التى تفقدها دول شمال أفريقيا سنويا بـ ١٠٠ ألف هكتار من الأراضى المنتجة لذلك فإن صون الأراضى المنتجة هو نصف الحسبة ، وزيادة الانتاج النصف الثانى .

هناك مسألة أخرى فى المنطقة العربية وهى نوبات الجفاف . والجفاف غير التصحر، الجفاف هو نقص فى معدلات موارد المياه عن المعدل الطبيعى، وبلاد مثل سوريا والسودان والبلاد التى تعتمد على الزراعة المطرية تواجه هذه القضية كثيرا.

إن السياسات الزراعية مع الأسف قصيرة المدى. وأضرب مثلا كان بين أيدينا لادارة الجفاف فى سوريا ، لدى سوريا فى البادية نظام لإدارة كوارث الجفاف وعاونهم فيه البنك الدولى وكان نظاما جيدا جدا ولا أود الدخول فى التفاصيل.مع الأسف الشديد أهدرت سوريا هذا النظام وبدأت تحرث فى الأرض التى ليس من المفروض زراعتها لأنها أراضى مراعى طبيعية ومن ثم تعرض نفسها لتصحر لذلك فان ادارة الموارد تحتاج الى صون مافى أيدينا والصون اساس الانتاج المتواصل.

النقطة الثانية فى عملية زيادة الانتاج الزراعى هو مانسميه بالتوسع الأفقى الذى نعرفه جميعا ، وأود أن أستأذن حضراتكم فى التفرقة فى التوسع الأفقى بين نمطين أو نموذجين، وأتحدث هنا عن مصر كنموذج. هناك توسع أفقى فى مصر فى أراضى هى تخوم الوادى والدلتا وهى الأراضى التى عملنا فيها أغلب الوقت خلال الفترة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٩٠ كنا نوسع الأرض فى حدود تخوم الدلتا وتخوم الوادى وهذه قضية لها مشاكلها ولها امكانياتها وسوف نتحدث فيها. النوع الثانى هو الخروج بالزراعة الى مالايمكن زراعته وهذا نموذجه ترعة السلام وترعة توشكى والنهر العظيم فى ليبيا وكل ماعملته السعودية فى التوسع الزراعى، بمعنى عملية خلق نظم بيئية منتجة لم تكن طبيعيا موجودة وهذا شئ مطلوب لكن لابد أن نعرف أن له ضوابط ومحاذير.

ماهو الوضع بالنسبة للتوسع الزراعى فى النوعين السابقين؟ كل توسع زراعى رأسى يعمله الدكتور عبد السلام جمعه اقتصادياته سليمة لكن له حدود بحيث أن كل ١٪ زيادة فى التوسع الرأسى يزيد التكلفة٥ , ٢٪ لكننا ناجحون فى التوسع الرأسى . أمافى التوسع الأفقى ويلزم مراعاة أن يكون الانتاج الزراعى محسوبا على رأس الغيط، قليل العائد الاقتصادى وسوف أضرب لحضراتكم مثالا لذلك الأمريكان كان لديهم مشروع يسمى مشوع المنك ومنك هى ولايات (منسوتا وايوا ونبراسكا وكانساس)، قصدت الدراسة معرفة العلاقة بين البيئة والتنمية الزراعية فى ظل

التغيرات المناخية المتوقعة، وأجروا دراسات، عندما نرى الانتاج الزراعى فى منطقة المنك " على رأس الغيط" يساوى ٨٪ من الناتج الاجمالى المحلى. واذا اعتمدت الفلاحة على ٨٪ستكون غير ذات جدوى اقتصادية لكنه يأخذ الـ ٨٪ بضعهم فى عملية تصنيع ليتحولوا الى ٣٢٪ من دخل هذه المنطقة ويصبح الانتاج الزراعى المصنع ذا جدوى اقتصادية.

أقول ذلك لأننى عندما أود أن أعمل لابد أن أعمل مشروعات زراعية صناعية متكاملة ، لانعمل الزراعة وحدها لأنها لن تغطى مصاريفها. المشروعات الزراعية الصناعية لاتكون فى المزارع القزمية، لابد أن أعمل ادارة لمزارع أوسع، وأقدم لحضراتكم نموذجا لكى أوضح كيف كان التخطيط سليما والتنفيذ خاطئا. عندما أنشأنا ترعة النصر التى تقع فى نصف المسافة بين الرست والاسكندرية كان تخطيطها وتصميمها سليما جدا، هذه الترعة احتاجت الى وضع ٥ محطات رفع تكلفة كل منها كذا مليون، لذلك كان مشروعا مكلفا جدا ، لكن فى الواقع هذا المشروع كان يعتبر مشروعا ناجحا لأننى سأزرع فيه ٥٠ ألف فدان بنجر، واتفق مع شركة انجليزية لإنشاء مصنع للسكر، وباقى المنطقة ٢٠ ألف فدان سأعملهم مراعى، وآخذ البنجر لأعمل منه السكر ثم أغذى الحيوانات على مخلفات صناعة السكر وبذلك تكتمل عناصر المشروع الزراعى الصناعى المتكامل فى هذه المنطقة. ذهبت لأرى هذه الأرض وجدت أنها قد وزعت على الخريجين وكل منهم يقوم بزراعة لب أبيض وطماطم.

هذا المشروع كان يمكن أن أوزعه على الخريجين، لكن أديره كادارة كبيرة، والبنجر فى كفر الشيخ والقصب فى الصعيد هل الشركة هى التى تزرعه؟ كل فلاح لديه خمسة فدادين أو عشرة ويزرعهم وتأخذ الشركة الانتاج فالشركة تدير المشروع ادارة كلية كنظام زراعى صناعى. الدرس المستفاد هو أننى عندما أجئ فى الأراضى الجديدة بما فيها ترعة السلام وترعة توشكى لا أقول أن المحافظ يأخذ ٢٠٪ يوزعهم على المحتاجين، هذا الكلام لاينفع فى هذه الأمور اداريا ولابد أن يكون الانتاج فى اطار المشروعات الزراعية الصناعية الكبيرة وتدار بهذا الشكل اذا كنت أود أن أعمل زراعة ذات عائد .

الأمر الثالث مثال ترعتى توشكى والسلام، هذه عملية بالغة التكاليف بحيث اذا حملت

العمليات الزراعية بهذه التكاليف فسوف تكون قاصرة اقتصادية وغير ذات جدوى. اذا أخذنا ترعة السلام، حصة الفدان فى البنية الاساسية وهى القناة والسينونات تحت قناة السويس والمحطة تقدر بـ ١٦٨٠٠ جنيه للفدان، يضاف اليها تكاليف الاستصلاح والتى تقدر بـ ٦٠٠٠ جنيه للفدان. ومثل هذا تكلفة الأرض فى قناة توشكى.لكن ما أقوله إنه لابد من انشاء ترعة السلام وكذلك انشاء ترعة توشكى، لكن طالما أننى أعمل عملية اجتماعية من أجل تحقيق أمن غذائى وأعمل انتاجا زراعيا وأزيد فرص العمل وابنى مجتمعات جديدة. أى أنها عملية اجتماعية فلابد أن يتحمل المجتمع جزء من التكاليف بمعنى أننى أنادى الحكومة المصرية عند انشاء قناة توشكى أن تتحمل نفقات الترعة، لابد أن تقبل ذلك ، هذه ليست عملية اقتصادية . وقد سمعت اننا بمشروع ترعة السلام سوف ابيع الأرض للخريجين ، الفدان بـ ٣٠٠٠ جنيه وللمستثمر بـ٥٠٠٠جيه وللفقير بـ١٥٠٠ جنيه وهذه ليست هى التكاليف وكل هذا مقبول اذ لابد أن يتحمل المجتمع جزء من التكاليف وانادى بأن نقبل تحمل هذا الجزء من التكاليف ، كذلك ان كنت أريد اتمام قناة توشكى فلابد أن نقبل الواجبات لكى نعمل زراعة ذات جدوى ايجابية وشكراً.

محمد عمرو حسين :

أريد أن أعقب على بعض النقاط التى أثيرت. أولا التعليق الخاص بالأمن الغذائى هو المضبوط واستكمله الأستاذ الدكتور محمود عبد الحى بأن شرح الفجوة الغذائية ومن هذا المنطلق نقول إن الأرقام التى نسمعها عن الاكتفاء الذاتى والفجوة ستضيق اذا قارنا الانتاج بالاحتياجات الفعلية وليس بالطلب لأن معظم الأرقام التى تعلن تكون مابين الإنتاج والطلب .

الشئ الثانى، بالنسبة للتنسيق بين الدول العربية ، لابد أن يكون فى مفهوم الحكومات غض النظر كلية عن السياسات الداخلية التى تتعامل بها الحكومات.الأخرى ويكون هدفها هو الأمن الغذائى العربى ، فاذا تغاضت عن هذا ستصبح امكانية التقارب ممكنه كما اشار الزملاء فى حالة السودان وامكانية التقارب معها اذا تغاضينا عن السياسات الداخلية لها حيث يمكن الاستفادة من المساحات الشاسعة لأراضيها الزراعية.

المحاصيل السكرية لايجب أن نزيدها لأن الانسان لايحتاج الى جرام سكر من الخارج لأنه ممكن تحويل المصادر النشوية التى يستخدمها الإنسان الى سكر لذلك لا يوصى بالإسراف فى انتاجية السكر أكثر من الموجود وربما اذاقلصتها لن يكون هناك غبار وربما الأحسن ان نركز على المحاصيل الرئيسية كالقمح وخلافه.

بالنسبة للقمح كان هناك توصية صدرت من ندوة الفجوة الغذائية بالنسبة لغذاء الحيوان وهى استبدال غذاء الحيوان من البرسيم الى السيلاج وبالتالى أوفر الأرض التى تزرع برسيم لزراعة القمح.

بالنسبة للمعونات، وسوف أتحدث عن المعونات التى كانت تأتى لمصر أو للدول العربية. كانت هناك معونات تأتى لوزارة الصحة بعضها يذهب للأفراد ليقف بعضهم على الأرصفة ليبيعها، الجزء الباقى والمكدس بالوزارة بيع لوزارة التموين التى وضعته على البطاقات واستغلت وزارة الصحة حصيلة البيع فى بناء معهد التغذية القابع فى شارع القصر العينى. كذلك بالنسبة للمعونات التى كانت تصل لمعسكرات اللاجئين - وقد ذهبنا لمشاهدتها فى الدول المختلفة التى بها لاجئون - كنا نجد المعونة موجودة فى الأسواق وتباع بسعر أقل من الحقيقه.

عندما قمنا بعمل تقدير للوجبة الغذائية للأسرة التى توفر لها احتياجاتها الضرورية وتابعنا أسعارها من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٩٠ وجدنا السعر قد ارتفع، واذا افترضنا ان الارتفاع كان ١٠٠٪ عام ١٩٨٠ (سنة الأساس) فقد وصل الى ٤٣٠٪ عام ١٩٩٠ وتوقفنا بعد ذلك لكن هل الدخول زادت بهذا القدر؟ لا، لم تزد بهذا القدر وكان أول تقرير أعددته عام ١٩٨٦ وارسلت هذا التقرير للدكتور عاطف صدقى فور توليه رئاسة مجلس الوزراء بعد ذلك تم عمل الزيادات ١٠٪، ١٥٪ فى مرتبات للموظفين الى آخر هذه الزيادات. وهذه النسب لم تقدر بمرتبات نفس العام وانما قدرت من سنين سابقة بمعنى أن الزيادة كانت طفيفة وبالتالى فان الحصيلة النهائية أن دخل هذا الموظف أقل بكثير مما يمكن أن يؤمن له الغذاء. لقد قلنا أن متوسط ماتنفقه الأسر على الغذاء يصل إلى ٦٠٪ أو أكثر من دخلها فى حين أن المفروض أن ألا تزيد عن ٢٠٪ وهذا مؤشر على الفارق الكبير.

ماهو المفروض عمله؟ هناك بطاقات تموين تجدد كل عدة سنوات ويستمر المستفيدون كما هم ، يذهب الشخص ليوضح أنه لازال حيا فتستمر البطاقة ، كون أن البطاقة تعمم على كل موظفى الدولة فهذا يعتبر تنازلا من الدولة لإرضاء الموظف، اذا قيل إن هذه البطاقة لايحصل عليها الا الشخص الذى يقل دخله عن كذا سيخرج نصف موظفى الدولة من هذا الدعم ويمكن بالتالى زيادة الدعم للفئة المحتاجة لدعم الأمن الغذائى وبهذا الشكل أستطيع استبعاد الطبقة القادرة من البطاقات

بالنسبة للتنسيق على المستوى القطرى ، فللأسف أن التنسيق على المستوى القطرى غير متواجد داخل كل قطر حيث إن أى قطر زرناه نجد كل جهة تقول هذا الأمر مسئوليتى ولا أحد يقترب لها، مثال على ذلك عندما نتحدث عن الميزان الغذائى فى مصر نجد أن وزارة الزراعة قدرته بـ ٣٣٠٠ سعر، رقم وزارة التموين يقول ٣٩٠٠ سعر ، نحن من خلال البحوث الميدانية نراه ٢٩٠٠ سعر، اذن أين التنسيق بين الجهات المختلفة ؟أنه لازال دون القدر الذى يساعد عملية الأمن الغذائى. فالأمن الغذائى سياسة وتخطيط وزراعة وصناعات غذائية وري وموارد مائية وتجارة خارجية وداخلية وتصدير واستيراد واقتصاد وصحة واعلام وبحث علمى وتعليم ونقل ومواصلات واتصالات وتشريعات وقوانين وشرطة.كل هذه الأجهزة لابد أن تساهم فعلا فى موضوع الأمن الغذائى وينبغى أن يكون بينها تنسيق.

أين هذا التنسيق؟ هل فى إمكان وزارة التخطيط القيام بالتنسيق فى هذه الأمور كلها ؟ أم أنه يجب انشاء هيئة أو مؤسسة أو ادارة أو وزارة جديدة للتغذية بحيث يكون من سلطتها التنسيق مابين كل هذه الأنشطة فى الجهات الأخرى المعنية فى الدولة. اذا تواجد هذا البناء المؤسسى بهذا الشكل فى كل الدول العربية يمكن تحقيق التنسيق الداخلى فى هذه الدول ومن السهل جدا عمل تنسيق عربى بين الدول وبعضها وبهذه الطريقة يمكن اصلاح الوضع.الآن من الذى يرشد؟ ومن الذى يزرع؟ الذى يزرع غير الذى يرشد، وبالتالى الذى يزرع، يزرع من منطلق إرضاء رغبات الجماهير فى الوقت الذى يفرمله الذى يرشد. اذن لابد أن يكون هناك تنسيق بين هذه الوحدات ولابد أن يكون الجهاز الذى يقوم بهذا التنسيق له صلاحية التعامل مع وزارة الزراعة، ووزارة الصحة وغيرها بحيث يكون الهدف الأول والأخير هو مصلحة الأمن الغذائى للمواطنين.

محمد عبد الفتاح القصاص:

أود أن أتحدث عن المعونات، لدينا منطقة شرق العوينات، وقد وعدالرئيس محمد انور السادات المصريين بزراعة ٦ مليون فدان فى هذه المنطقة، واقع الأمر أن هناك ٦ مليون فدان، وواقع الأمر أن هناك مياها جوفيه ليست بعيدة وعلى بعد من ٦٠-٨٠ مترا تحت الأرض ويمكن رفع المياه لزراعة الأرض، لكن كيف أرفعها ؟ أرفعها بالسولار والديزل لتصبح غير اقتصادية ، قالوا نبحث عن شئ يعمل بالطاقة الشمسية . جاء الجانب الايطالى وقرر مساعدة مصر بمبلغ ٩ مليون دولار لعمل أكبر محطة قوى بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح لزراعة الأرض، جاء الايطاليون وأنشأوا فى شرق العوينات أكبر محطة مركبة من طاقات الشمس والرياح لأن التكنولوجيا جاءت عن طريق المعونة الايطالية وكانت تكاليف هذه المحطة ٩ مليون دولار و لكنها فى النهاية تستطيع رى ٢٠٠ فدان بمعنى أن تكلفة الفدان حوالى ٤٠٠ ألف جنيه ، هل هذا ممكن؟ المعونة لم تكن مرشده وفقد الكثير من التمويل سواء عن طريق الجانب الايطالى أو عن طريق الجانب المصرى، واعتقد أنه لو أن المصريين بتكنولوجيتهم البسيطة أنشأوا هذه المحطة لما تكلفت مثل هذه التكاليف وأصبح المشروع ذا جدوى اقتصادية وكنا زرعنا ١٠٠ ألف فدان فالمعونة ليست خيرا على طول الخط وأحيانا المعونة تهدم مشروعا وتهدم تطويرا والمعونات تحتاج لترشيد.

عبد السلام جمعة :

أعتقد أن التكنولوجيا التى نستخدمها مناسبة وجيدة، وأنا أختلف مع الدكتور أحمد حسن حيث إن مصادر التكنولوجيا تضم مصادر محلية ومصادر أجنبية، لابد أن نستود التكنولوجيا ، ونفهمها ونتدرب عليها جيدا ثم نختبرها ونطورها لظروفنا بسبب أن التبعية التكنولوجية أشد خطرا من التبعية السياسية. اذا أردت نقل التكنولوجيا، أنقلها وأفهمها وبعد ذلك أعمل بها ، اذا لم نفهمها لاننقلها وكلام سيادتك صحيح، تطوير ماعندك سيكون مكلف انما للأسف حضرتك تقول اسرائيل واسرائيل، التنقيط والرش ماهو الصعب فيه، أبو لبدة انتج ، انما هل تعلم أنه رغم أن هناك عداء كبيرا بيننا وبين اسرائيل نجد الآن فلاحا يسمى مستثمرا فى الصحراء يريد عمل نظام للرى فى الصحراء يطلب خبرات فلسطينية أو اسرائيلية لتقوم بعمل نظام التنقيط ولايطلب الشركات المصرية

التى تعمل فى نفس المجال هذا الشخص لديه عقيده أن هذا أحسن من ذاك.

أيام المقاطعة كنا نتصور أن لدى اسرائيل أشياء كثيرة كانوا يروجون أنهم يزرعون بمياه البحر وأن لديهم أصنافا متعددة . بعد الانفتاح ظهرت الصوره واتضح أن لدينا أصنافا من القمح تتحمل الجفاف اكثر من التى لديهم، والآن يأخذون من عندنا ، لدينا صنف سياحة ٨ الذى يعتبر أكبر الأصناف تحملا للملوحة على المستوى العالمى ٨ آلاف بذرة فى المليون، ايضا تتحمل الجفاف ولاتحتاج لمياه كثيرة يمكن أن تفسد الأرض وسيادتك بتتكلم عن صيانة التربة.

الثورة الخضراء التى قلت سيادتك إنها كانت فى صالح الأغنياء، هى فى حقيقة الأمر لم تكن كذلك.فقد بدأت فى المكسيك ثم انتقلت الى الدول التى كانت تزرع زراعات بدائية جدا ولم تكن تستخدم أسمدة، نحن حتى الآن نقول إن السودان يجب أن تكون سلة الغذاء لأنها لاتحتاج لأسمدة، لكن الذى استفاد بالدرجة الأولى من هذه التجربة اولا الهند ثم تركيا ثم الباكستان ونحن فى مصر سرنا فى نفس الخط ولكن بعد فوات الأوان وهجنا بين اصنافنا واصناف اجنبية، واستفدنا من هذه التجربة، انما كان الأساس فيها أن الأصناف قصيرة تستفيد من التسميد العالى، والأمراض النباتية فى الأسواق بالذات كانت هى المشاكل القائمة فى هذه الفترة من الستينات والسبعينات واستفادوا منها ، انما استفدنا بدون أن نفهم أبعادها. حذرنا وقتها من استخدام التسميد بمعدل عالى لأن ذلك سيؤدى لمشكلة ملوحة وفعلا الآن حدث تدهور فى أراضى الهند والباكستان على وجه الخصوص لأنه لا يوجد لديهم نظام صرف وبدأت المشاكل الرهيبة بالنسبة لهم.

أنا لدى فعلا تصحر ففى الأرض المروية بالدرجة الأولى كما قال أستاذنا الدكتور القصاص المشكلة مشكلة ملوحة بالدرجة الأولى، ويعتبر التصحر بالنسبة للأرض المصرية، أن المشكلة آتيه من عدم وجود نظام سليم بما فيه الكفاية لعمل نظام الصرف المغطى لأنه نظام ذو تكنولوجيا متقدمة، لكن يأتى - كما يحدث فى المبانى التى تسقط- مقاول الباطن ليأخذ المقاولة من الشركة الكبيرة وينفذ خطأ، مفروض أن يكون الصرف على بعد ١٤٠ سم من سطح الأرض يأتى كل شخص ليختصر عدة سنتميرات حتى يقلل التكلفة ويعمله على بعد ٥٠ سم ، بعد فترة نجد أن الأرض قد

غرقت وملحت انما الأساس سليم التنفيذ فيه أخطاء انما لابد من الصيانة المستمرة للأراضى من التدهور ولابد من عمل صيانة للصرف المغطى لأن هذا يعتبر هو التنمية المتواصلة بالنسبة للتربة المصرية.

الموضوع الأساسى الذى اشار اليه الاستاذ الدكتور أحمد حسن الذى يطالب بتعاون على مستوى العالم العربى ، أرى أنه من الأحرى أن نتعاون على المستوى القطرى، هناك مبادرة حاليا، ونحن نقول من الخطأ أن يكون فى مصر ١٠ آلاف دكتور زراعى وبيطرى ولدينا مشاكل فى الزراعة، فلابد أن ننقل النظام الذى طبقوه فى الهند فى الستينات، الذى يهدف الى أن تتكاتف فيه الأجهزة البحثية كلها وتنسى التبعية الهيكلية أو المؤسسية اذا كان يتبع الجامعة، أو المركز القومى للبحوث أو مركز البحوث الزراعية أو معهد التخطيط والعمل كفريق بحثى متكامل يعمل بهدف حل مشاكل المحاصيل ولاشك أن المشاكل اليوم معقدة لأننا وصلنا لمستوى عالى نسبيا ولكى نعمل أى زيادة تتطلب مجهودا بحثيا وفهما أحسن لمشاكل هذا المحصول ولايمكن حلها الا من خلال فريق متكامل ومتعدد التخصصات .

نحن حددنا حوالى ١٨ برنامج على المستوى القومى نبدأ بهم ، وتحدد كل الفرق والمجاميع البحثية الهدف. حضرتك تقول الارشاد ، مشرف البرنامج فى محصول معين أو برنامج معين هو المسئول عن استنباط التكنولوجيا واختبارها وتأكيدها والعمل على نشرها والتوسع فى تطبيقها وهذا يستدعى أن يكون بجوار الفريق البحثى فريق ارشادى لكى يصبح نقل المعلومة متوازن: وجود فريق بحثى وفريق ارشادى يؤدى باستمرار الى نقل المعلومة التى يستنبطها الباحث الى التطبيق وينقل مشاكل التطبيق للباحث لكى يعمل على حلها وهذا مادعا الوزارة لتحويل تبعية الإرشاد من مركز البحوث الزراعية لكى يتبع الوزارة ككيان قوى ولايكون محمل على البحوث بحيث يكون أقل منه. نحن نطالب بأن يكون هناك جهاز قوى يكون ندا لمركز البحوث الزراعية، وفى نفس الوقت مساواة التركيب الهيكلى له بهيكل المركز بمعنى أن يكون به قسم ارشاد القمح مواز لقسم القمح، وقسم ارشاد الذرة مواز لقسم الذرة ، انتاج حيوانى... وهكذا يكون به النظير فى كل شئ، جاء وقت قالوا ارشاد وتشريعات زراعية وهذا قائم على أساس تقوية جهاز الإرشاد ليعمل مع الباحثين بهدف

الإسراع فى نقل التكنولوجيا وأعتقد أن هذا سيحل مشاكل كثيرة.

لقد كان لدينا فجوة غذائية، انما من الأشياء المشجعة والمباشرة اننا عملنا دراسة - وسيادتك حضرت هذه الدراسة- عام ١٩٨٢//٨١ لتجهيز لجنة للإنتاج التى طلبها المرحوم الرئيس السادات لتبدأ المعونات الخاصة بوكالة التنمية الأمريكية فأجروا دراسة وكان التركيز فيها على التنمية الرأسية لكن النظرة كانت نظرة تشاؤمية حيث قالوا إنه من الصعب عمل تنمية وسيحدث مشاكل. فى هذه الفترة عام ١٩٨٢/٨١ تم تقرير الفجوة الغذائية بـ ٩ مليون طن من المنتجات الزراعية ووصل بالفجوة مع الزيادة السكانية لتكون عام ٢٠٠٠ حوالى ٢٦ مليون طن ومعنى هذا أن مصر ستشترى الفرق بين هذا وذاك وهذا سيكلف الميزانية العامة تكاليف رهيبة جدا، ماذا حدث؟

مع استحداث بنية أساسية محدودة جدا للبحوث الزراعية ومع وجود مناخ شبه معقول للبحث الزراعى حدثت تنمية سريعة جدا ، هم أنفسهم فى عام ١٩٩٤ بعد النظرة التشاؤمية ومشاهدة ماحدث من تقدم فى معظم المحاصيل الزراعية ثم دراسة الفجوةواستشراف بأنها ستتقلص عام ٢٠٠٠ الى ٤,٥ مليون طن فقط مقارنة بـ ٢٦ مليون طن بمعنى أنها ستمثل ١٧٪ من حجم الفجوة التى كانت مقدرة فى دراستهم السابقة. هذا الإنجاز ليس سببه البحث فقط، لكن البحوث والإرشاد والأجهزة التنفيذية والرقابية وكل أجهزة الدولة التى تعمل فى هذه النهضة فى فترة محدودة لأن الأرض محدودة، هذا بالنسبة للتنمية الرأسية.

أما بالنسبة للتنمية الأفقية فى مصر فهى فى الحقيقة كما قلت سيادتك برنامج راهن للخصخصة يسير بدون تخطيط معين ، نحن نجذب المستثمر ليدخل هذا المجال. نلاحظ أن معظم الخريجين الصغار غالبيتهم يعملون فى المحاصيل العادية لأنه لو جرب محاصيل أخرى لن يأخذ منها عائدا. معظم مستثمرى اليوم فى الأرض الزراعية- لأنه ليس لها ادارة - كل واحد حصل على مساحة ويقيم عليها سورا ويبنى منزلا ويقضى فيه عطلة نهاية الأسبوع ويعيش فى القاهرة وعين خفيرا على أرضه ولايدير الزراعة ولاينتظر منها عائداً لكن استغلالها العملى لو كله انتج سيكون لدينا مشاكل تسويق لابد أن نهتم بمرحلة مابعد الحصاد والتصنيع الزراعى وانشاء المجمعات

الزراعية الصناعية وهذا سيحدث اذا أنشأنا اتحادا للمنتجين وسيحدث ذلك بعد فترة.

النموذج الثانى من سوريا، سوريا لديها فائض من القمح ، عملت نهضة فى مجال الزراعة، لديها مشاكل تصحر لاشك، انما المشكلة أن لديها خطة زراعية بدون تخطيط، كان التصور انه اذا تم توسع فى الشتلات أو توسع فى انتاج الحمضيات يمكن التصدير، الذى حدث أن اللبنانيين يستوردون التفاح من تركيا أرخص ولايأخذون التفاح العربى، نفس الشئ الشخص الخليجى يستهلك التفاح الأمريكانى ولا يأخذ من المنطقة العربية وهكذا. هذا بالنسبة لسوريا التى توسعت بصورة كبيرة جدا فى المشاتل وهذا غير مطلوب.

نفس العملية بالنسبة للعراق، والعراق تبالغ فى المشاكل التى أثارتها عندما فرض عليها الحصار ، لكنها بلاشك لديها بنية أساسية لزراعة جيدة، لديها مشاريع رى ضخمة جدا مثل مشروع رى صدام ومشروع السويره. كان لديها أراضى تعانى من مشاكل الملوحة قاموا بزراعتها وتعتبر أراضى الشمال وهى مناطق الأكراد أنسب الأراضى للزراعة وان كان فيها مشاكل لكنهم يبالغون فى التقدم الزراعى الذى حدث لكن على الأقل لديهم امكانية.

ولا شك أن الدول العربية مجتمعه اذا جلست ونسقت وعملت نوعا من التكامل أو التعاون مع امكانية عمل مناطق اقليمية Zoning على أساس التخصص المحصولى وعلى أساس الميزة النسبية فسوف يكون ذلك فعالا. نحن نقول مثلا ادخال زراعة بنجر السكر فى مصر لكنى لا أستطيع انتاج بذرته حيث أستورد البذرة سنويا. اذن انا محكوم ، لكن ممكن جدا الاتفاق مع مناطق فى العراق، مناطق فى سوريا ، مناطق شديدة البرودة فى أى منطقة عربية أعمل البذرة هناك وهكذا وهذا يؤكد أن التعاون العربى مطلوب لتأمين الأمن الغذائى وشكرا.

عبد الفتاح ناصف:

الحقيقة هناك طلب تعقيبات سريعة من أجل الوقت أرجو أن تكون مختصرة واذا كان هناك اضافة لما سبق لا مانع ، لكن اذا كان تكرارا لما سبق بالتأكيد نرجؤه للمحرر ليؤكد مايريد.

محمود عبد الحى:

أستأذن حضراتكم فى دقيقتين. أول شئ بالنسبة للأمن الغذائى العربى وماحملته التطورات

السياسية فى السنوات العشر الأخيرة وفرض الحصار الذى أشار اليه أساتذتنا وزملاؤنا على دول عربية كثيرة لسبب أو لآخر، بالحق أو بالباطل، أعتقد أن أحد الأبعاد السياسية المهمة جدا للوطن العربى لكى يحقق الأمن الغذائى ضد مثل هذه المخاطر فى المستقبل أن يكون لنا ما أسميه كود أخلاقى وسياسى خاص يعيد تعريف حقوق الانسان حتى لم لو يرض المجتمع العالمى بمثل هذا الكود وأعتقد أن من أولويات حقوق الانسان تأمين المواد الحياتية الضرورية اللازمة لبقاء الانسان من غذاء ودواء لكن للأسف الشديد عندما يفرض حصار فى مجال الغذاء والدواء، لا أعرف ما فائدة ذلك فى اقتلاع قوة عدوانية مثلما حدث فى العراق أو فى عقابها بينما النظام مستمر وصامد. فلابد أن نعيد تعريف حقوق الانسان من منظور مشاكلنا الخاصة حتى لو لم يرض المجتمع الدولى بعملية اعادة التعريف التى تعتبر مسألة عادلة لأن حقوق الانسان ليست ديمقراطية وتصويتا فقط بل حق الانسان فى البقاء معززا مكرما.

النقطة الثانية فيما يتعلق بالتوسع الرأسى والتوسع الأفقى لن أدخل فى الجوانب الفنية لكنى سآخذ بعض الخطوط التى ذكرها أساتذتنا فيما يتعلق بالتوسع الأفقى. لدينا فى مصر مشروعان كبيران جدا للتوسع الأفقى وهما ترعة السلام أو تعمير سيناء، وتوشكى والمفروض أن يكون مقصودا بهما نقل كتله سكانية من الوادى الضيق للوصول بمساحة المعمور من المساحة المصرية الى حوالى ٢٥٪ وهنا التوفيق بين اعتبارات الادارة الاقتصادية السليمة وكبر حجم المشروعات لايكون باللجوء للمستثمر الفرد أو المجموعات الاستثمارية الضخمة التى بها ١٠-١٢ فردا ،فهذا الأخير سيلجأ لتكنولوجيا قليلة العمالة، وقد جاء فى أحد الندوات حين طلب من المستثمر أن يستخدم تكنولوجيا مكثفة للعمالة تعالج مشاكل البطالة فرد قائلا إنه لايستطيع وأن هذا يمكن أن يأتى على الأجل الطويل ولا تأتى عملية التوظيف فى ضوء التكنولوجيا المتقدمة الا اذا كانت التكنولوجيا المتقدمة منتجة محليا.

فى مجال الاستغلال الزراعى، لا أدرى لماذا لم تطرأ فكرة الشركات المساهمة لأن حقيقة الأمر أن كبار المستثمرين الذين سيذهبون للاستثمار فى سيناء أو جنوب الوادى سوف يعملون بأموال

صغار المدخرين. من الحقائق المصرفية فى الدراسات المتعلقة بالبنوك أن نسبة لا تقل عن ٩٠٪ من الودائع الموجودة لدى البنوك هى ودائع لصغار المودعين ، فصغار المدخرين فى حقيقة الأمر ممولون لمثل هذه المشروعات. ففى تصورى أن تعمير هذه المناطق الجديدة لكى يحقق الهدف من تعميرها سكانيا- وهذا يعد مطلوبا للخروج من الوادى الضيق- لابد أن يكون من خلال شركات مساهمة وذلك بفتح المجال للشباب أو لمن لديهم قدر من المدخرات الصغيرة يشترى سهمين ، ثلاثة، أربعة ونحاول تشجعيهم وأن يقترن شراؤهم للأسهم بالانتقال للمعيشة هناك والعمل فى نفس المشروع بحيث يصبح ملكية خاصة، وهى شركات مساهمة وهذا أسلوب يساعد على عملية التمويل من ناحية كما يمكن من اقامة مشروعات زراعية كبرى من ناحية أخرى، وفى حقيقة الأمر يعود عائد هذه المشروعات الكبرى لأصحاب الأموال الحقيقيين، لأننا نجد الآن فى ممارسات الجهاز المصرفى والنقاش دائر حول السعى لتنمية المشروعات الصغيرة لكى نحل مشكلة البطالة لنزيد الصادرات ... الخ وعادة يصطدم المشروع الصغير بعقبه التمويل لأنه ليس لديه الضمان الذى يقدمه بينما هناك ممول كبير يأخذ الملايين من البنوك ويستثمر وتجد التمويل بالنسبة له ميسرا جدا ويربح بالملايين.

فى قضية الدعم والبطاقات التموينية، أشار الدكتور سمير الى البطاقات والحقيقة كان قد حدث تصنيف للبطاقات بطاقة خضراء وبطاقة حمراء والبطاقة الحمراء نصف دعم والبطاقة الخضراء دعم كامل لكن الذى يجب أن يشار اليه أن السلع التى تعطى على البطاقة لاتساوى سعرها المدعم حيث إن النوعية منخفضة جدا وهذا يساعد على مزيد من الفقر والمثل البارز أمامنا أن الخبز المدعم الذى سعره ٥ قروش لايمكن أن يأكله الفرد دون أن يلقى نصفه لذلك فان النوعية يمكن أن توفر فى الفاقد فى المواد الغذائية وتوفر فى الدعم كثيرا اذا اهتممنا بنوعية السلع بحيث إن وحدة السلعة التى تخرج تستهلك بالكامل لإشباع حاجات البشر ويعد هذا مهما جدا فى الأمن الغذائى لأن مايفقد كثير.

جانب آخر هو معالجة الفضلات أو مايسمى بالقمامة التى تخرج من البيوت ، كثير من المواد الغذائية يلقى فى صفيحة القمامة واعتقد أن هناك امكانية اعادة استخدامها واساتذتنا المتخصصون

لهم الرأى فى ذلك فى العلف للمواشى لو أننا عملنا نوعا من التصنيف للفضلات.والمواد الغذائية التى تلقى فى الفضلات اذا استطعنا فصلها عن باقى الفضلات واستخدامها علفا أو غيره فهذا سيساعد على استخدام مورد مفقود بدلا من استخدامها فى الحرق وغيره وهذه كلها حلول بسيطة لاتحتاج الى تكنولوجيا أو غيره لكى نساعد فى حل مشكلة الأمن الغذائى وباقى النقاط غطاها اساتذتنا بما يفيض وزيادة وشكرا.

عبد الفتاح ناصف:

لدى طلبان للكلمة ، الدكتور سمير والدكتور أحمد حسن وبعد ذلك نرى.

محمد سمير مصطفى:

الدكتور القصاص تحدث عن مواجهة الاعتبارات الاجتماعية ونحن نتقدم لاستصلاح الأراضى الصحراوية.نحن مزارعون من آلاف السنين داخل الوادى، وحققنا شأوا بعيدا فى النجاح ومعظم محاصيلنا الحقلية تتمتع بأعلى جدارة انتاجية لاشك فى ذلك.لكن فى استصلاح الأراضى البعيدة عن الوادى يبدو أن هناك اخفاقا فى كثير من التجارب،اخفاق فى الوادى الجديد عندما تكلمنا عن المخزون الجوفى والنهر المتجدد ونضبت المياه واتضح أن الخزان الجوفى مقفول وغير متجدد.ايضا مديرية التحرير تجربة عظيمة جدا بها بعض جوانب الإخفاق.

الآن نجد شركات مثل دينا أو غيرها تجلب مهندسين زراعيين من اسرائيل، تكنولوجيات زراعة الأراضى الجافة والقاحلة تحتاج من مراكز البحث العلمى جهدا أكبر لأن المشروطية الاجتماعية التى أشار اليها الدكتور القصاص لاغبار عليها وأن هناك ضرورة اجتماعية للخروج للصحراء لكن الرشد الاقتصادى مطلوب ايضا، وتطوير تكنولوجيات زراعة الأرض الصحراوية والأراضى القاحلة تحتاج الى تكثيف البحث والجهد العلمى وهذا يؤكد على المعايير البيئية المرتفعة فى تجارة السلع الزراعية.

لو أن التركيزات القصوى من المتبقيات السامة فى الأغذية التى نصدرها عالية سنخرج من السوق وهذا يجعل بعض الدول تتغاضى عن بعض معايير السلامة البيئية لتمكنها التكلفة

المنخفضة من المنافسة ولكن لو أننا دققنا فى معايير السلامة البيئية للسلع الزراعية المصدرة ربما نخرج كلية من المنافسة وبالتالى فإن الجدوى الاقتصادية التى تحدث عنها الدكتور القصاص هى اشارة هامة الى ضرورة اعادة النظر فى تكلفة المحاصيل التى ننتجها وإلا فإننا سنخرج من السوق فضلا عن اعدام ارساليات محاصيل كثيرة ترفض عندما يكون تركيز المتبقيات السامة فى الأغذية عاليا.

النقطة الثانية التى تفضل الدكتور عمرو بالحديث فيها، أنه عندما عملنا بحثا عن استجابة الأسرة المصرية لزيادات الأسعار بدأت الأسر تنتقل الى سلع أقل سعرا وتقلل من تكرارات الأغذية شهريا أو اسبوعيا بكل مردود ذلك على الحالة التغذوية للأسرة المصرية.

محمد عمرو حسين :

قمنا فى معهد التغذية بدراسة عن كيفية تغطية الاحتياجات الغذائية للأسر فى ثلاث محافظات مع وجود ارتفاع أسعار المواد الغذائية فكانت نتيجة هذه الدراسة بغض النظر عن القيمة الغذائية للسلعة، من كان يأكل لحوما طازجة لجأ للحوم المجمدة، ومن كان يأكل لحوما مجمدة أقلع وامتنع عن تناولها، عندما استطلعنا رأى الأسر فى البحيرة والقاهرة وأسيوط كانت الاجابات تحمل اللجوء للأسعار الأرخص بصرف النظر عن القيمة الغذائية ومن الأطعمة التى تأثرت بشدة اللبن والبيض وهذا ينعكس بالتالى على الحالة الغذائية لهذه الأسر.

محمد سمير مصطفى:

هناك فئات كثيرة جدا من محدودى الدخل دخلهم لايكاد يفى بتكلفة سلة الطعام والشراب الدنيا، وبالتالى أود القول إنه لابد أن يكون هناك حد أدنى للأجور يفى بتكلفة سلة الطعام والشراب الدنيا والا مامعنى أن يكون هناك أجور وهذه الأجور لاتفى بتكلفة الطعام والشراب الدنيا ؟ وبالتالى فاننى أدعو الى اعادة النظر فى هياكل الأجور بحيث يغطى الحد الأدنى للأجور تكلفة الطعام والشراب بالاضافة الى ضرورات الحياة من تعليم أساسى وصحة وسكن ضرورى وملبس ... الخ.

الشئ الثانى أننا منذ أمد بعيد نتكلم عن تخطيط غذائى وتغذوى وأمن غذائى ، نستدعى

مهارات كثيرة فى الزراعة والصحة والتعليم والثقافة ونحن جالسون على طاولة واحدة، كل التخصصات تنكفئ على ذاتها وعلى نفسها ومن الضرورى ان نتبادل التخصصات وان نكون فريقا واحدا.

محمد عمرو حسين :

فى الواقع كثيرا ماتصدر توصيات عظيمة ، لكن كم من هذه التوصيات يتم تنفيذها أو متابعتها ؟ نحن نجلس على طاولة واحدة ونتناقش ونتحاور وبعد ذلك كل ينصرف لحاله، لا توجد متابعة لتنفيذ أية توصية.

الدكتور حمدى أيضا كان قد أثار مسألة الرقابة فى الأسواق والرقابة على الغذاء. فى الواقع المراقب الذى يقوم بالرقابة رجل غلبان لاحول له ولا قوة ، اذاذهب عند الجزار واكتشف وجود لحوم فاسدة ربما يرفع عليه السكين، وقد طالبنا بأن يكون هناك شرطة صحية ترافق القائمين بالرقابة الغذائية.

محمد سمير مصطفى :

تعتبر المؤسسات الدولية اليوم قدرة أى بلد على سداد أعباء خدمة الدين مؤشرا للسلامة المالية والنقدية لها وبالتالى يتم تمويلها. فى واقع الأمر بالنسبة لمصر حدث إلغاء للدين وبالتالى تمكنا من سداد خدمة الدين. القضية ليست سدادخدمة الدين لكن القضية هى تقليل الدين نفسه لأنه عندما يكون هناك سداد لخدمة الدين وبغض النظر عن زيادة الواردات الغذائية فهذا يعد مؤشراجيدا للسلامة الاقتصادية لاقتصاد البلاد. وأود القول إننا اذا كنا نتحدث أو الحكومة تتحدث عن تناقص أعباء خدمة الدين فلابد أن نتحدث عن قلة واردات الغذاء باعتباره مؤشرا لسلامة الاقتصاد القومى وسلامة الأداء الاقتصادى وقد حدث هذا فعلا فى السنوات الأخيرة حيث نجحت الادارة الزراعية المصرية فى تقليل فجوة الأغذية الأساسية الى حد كبير ومبشر.

أحمد حسن ابراهيم :

أنا لا أختلف مع الدكتور عبد السلام فى مدى خطورة التبعية التكنولوجية، ويزيد من خطورة

التبعية التكنولوجية عندى أن نستورد تكنولوجيا الأصناف النباتية وبالذات اذا كنا لا نستورد تكنولوجيا وانما نستورد منتجا للتكنولوجيا. الجانب الآخر لايعطينى المعرفة التى أستطيع أن أنتج بها بذور الذرة الهجين مثلا، لكنه يعطينى بذور الذرة الهجين كل سنة، اذن فهو يعطينى منتجا للتكنولوجيا وليس التكنولوجيا نفسها. وبالتالى فأنا أؤكد على أهمية البدء فى انتاج تكنولوجيا وطنية أو تكنولوجيا عربية حتى وإن كانت منخفضة المستوى على أن نطورها ونصعد بها الى المستويات العليا . وهذا أهم ويقصر من طول فترة تبعيتنا التكنولوجية وخاصة أن خطورة التبعية التكنولوجية تزيد فى ظل تطبيق اتفاقية الجات فيما يختص بالملكية الفكرية حيث سنرى بعد ذلك مدى مايمكن أن يصل اليه ارتفاع تكاليف المنتج التكنولوجى وهذا أمر لن يؤدى فقط الى زيادة تكاليف انتاجنا للغذاء ولكنه سيؤدى أيضا إلى تخفيض انتاجنا المحلى منه ويزيد من اعتمادنا على الاستيراد من الخارج اذ قد تكون تكلفة استيرادنا للغذاء أقل من تكلفة استيرادنا للتكنولوجيا المستخدمة فى انتاج الغذاء محليا.

وهنا أشير الى نقطة أعتقد أنها هامة جدا وهى مسألة مصدر تمويل البحث العلمى فى الزراعة فى مصر، أذ أتذكر أنه بمراجعتى لخطة البحث العلمى الزراعى الثانية لمركز البحوث الزراعية لمست أن هناك اشارة وتأكيد فى أكثر من موقع على أن هناك محصولين مطرودين من جنة تمويل البحث العلمى الزراعى الأمريكى لمصر وهما القمح والقطن والمهم أن نستوعب هذه الدروس ونبنى عليها ونعمقها ونطورها.

عبد الفتاح ناصف:

أحب أن نتحاور، الدكتور عبد السلام قال إن نقل التكنولوجيا المتطورة اذا استوعبتها وعرفتها وطورتها لطبيعة الواقع الذى تعيش فيه فليس هناك مشكلة ، اذن فليس هناك خلاف فى الرأى،أنت شددت يادكتور أحمد على التكنولوجيات العربية حتى لو كانت منخفضة المستوى، الدكتور عبد السلام عمم أكثر وقال التكنولوجيات الأجنبية اذا فهمتها وطورتها لمقتضيات الواقع أصبحت مالكا لها.

القضية الثانية دراسة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالتكلفة. القضية حسمت، اقتصاديا أدرس المعايير الاقتصادية،لكن اجتماعيا أيضا قد نتجاوز النواحى الاقتصادية وهذه

تنطبق على التكنولوجيا كما تنطبق على غيرها ،لكن مبدأ نقل التكنولوجيا وارد بشرط الاستيعاب الكامل والتطوير لمقتضيات الواقع. هذا هو المفهوم الذى سمعته من الدكتور عبد السلام،لانريد أن نتحجر،ماعندنا هو فقط،اننى آخذ ماكينات التنقيط المتطورة طالما أفهمها جيدا كما سمعت فى الرأى.

عبد السلام جمعه:

لى تعليق ايضا فى هذا المجال وهو مجال تربية النبات بالتحديد يحاول البعض التقليل من قيمة تحسين النبات بالرغم من أنه التطبيق العلمى لعلم الوراثة وقد أدى الى تطوير على مستوى العالم كله حتى فى أمريكا. الأن يشككون فى عملية التحسين، وأنه أصبح صعبا جدا وهذا خطأ فى الوراثة ، هناك دائما تحسين جديد. عادة يجب أن يجرك الى التكنولوجيا الحديثة،وهى الهندسة الوراثية لكى تعتمد عليه ويصرفك عن الأداء الذى تنجزه وبذلك تبتلع هذا الطعم. انما للأسف الأداة التى تنجز وتحسن هى من خلال الهندسة الزراعية، لديه منتج ابتكره مثل الذرة الهجين ويود تسويقة ويقوم بتخفيض سعره، لكن لايمكن أن نشتريه حيث إن هذا المنتج لابد أن يجرب على حيوان وسيط وقد يستخدم كعلف قبل أن يستخدمه الانسان.

الموضوع الأساسى أننا لانعرف المدخل الاساسى للمنتج حيث إن البروتينات - كما حدث فى مرض جنون البقر- لابد من اختبارهاوالتعرف عليها ، وموضوع الهندسة الوراثية مكلف جدا. اذا كان هناك تحسين سيكون سريعا جدا ولابد أن نأخذ بالتكنولوجيات وننقلها ونكون حذرين منها.

عبد الفتاح ناصف:

أى اضافات أخرى.

عبد القادر دياب :

نقطتان أود التأكيد عليهما ذكرهما الدكتور القصاص والدكتور عبد السلام جمعه وربما تكون المبررات مختلفة إلى حد ما.لقد أشار أ.د. القصاص إلى ضرورة التركيز فى استصلاح الأراضى الجديدة على زراعة المحاصيل التى سيعاد تصنيعها لزيادة قيمتها بغرض زيادة العائد الاقتصادى من الأراضى الجديدة.. وأنا أود إن أذكر هنا أن التركيز على زراعة هذه المحاصيل يعد ضرورة أيضا

تفرضها طبيعة السوق فى مناطق الأراضى الجديدة، حيث إن التركيز على زراعة المحاصيل الأخرى والتى بطبيعتها تذهب الى المستهلك النهائى فى صورتها المنتجه عليها لاتجد فى الغالب المستهلك النهائى لها فى هذه المناطق .. كما توجد المشاكل والمعوقات فى سبيل تسويقها فى خارج هذه المناطق وقد يكون من أهمها وسائل وتكلفة النقل. ومن هنا فإن طبيعة السوق فى الأراضى الجديدة تفرض علينا التركيز على زراعة المحاصيل التى سيعاد تصنيعها حيث يسهل تسويق المنتج النهائى منها بعد تصنيعها فى خارج هذه المناطق.

النقطة الثانية فيما يتصل باستصلاح الأراضى الجديدة ايضا هى أننا بدأنا فى تصنيف المستثمرين فى الزراعة الى خريجين ، وفلاحين ، ومعدمين، ورجال أعمال . المهم هنا اختيار الشريحة المناسبة للقيام بالنشاط الانتاجى الزراعى فى الأراضى الجديدة.. وهنا ايضا فى رأيى أن أنسب الشرائح للقيام بهذا النشاط هو الفلاح نفسه فهو خبير وعنده القدرة على تحمل الظروف الصعبة التى تفرضها طبيعة الاقامة فى مواطن الاراضى الجديدة. فالاستثمار فى الزراعة - وباستثناء استثمارات البنية الأساسية الممثلة فى مشروعات الرى والصرف - أغلبه يتمثل فى الجهد البشرى ، والفلاح هو الانسان القادر على العطاء والانجاز فى هذا النشاط الانتاجى .. المهم هو اختيار الشريحة المناسبة.

عبد السلام جمعة:

عندنا مشكلة التسويق كما قال الدكتور القصاص، لابد أن يتحول الانتاج الى مجمعات زراعية صناعية وتكوين شركة كبيرة، هذه هى الجهات الوحيدة فى مصر التى يمكن أن تعمل برنامج الانتاج بهدف التصدير.

عبد القادر دياب :

مع إنشاء المجمع الصناعى. وطالما كان المنتج الزراعى موجودا فهو سينتج من أجل السوق، والمجمع الصناعى فى حد ذاته يعتبر هو المستهلك للزراعات التى سيتم انتاجها وإذا حدث وكان هناك إنتاج مخالف فمن الصعب تسويقه.

محمد عبد الفتاح القصاص:

نحن فى مصر،تعلمنا أن الجمعية التعاونية الزراعية جمعية استهلاكية تبيع أسمدة، نود عمل نوع آخر من الجمعيات التعاونية لادارة الانتاج الزراعى ونحن ليس لنا تجارب ، وأنادى بأن نتعلم ونبحث ، نسميها جمعية تعاونية أو نسميها شركة مساهمة المهم كيف يمكن زراعة الحوض كحوض وليس مساحة قزمية.

عبد القادر دياب:

إن الهدف الأساسى من المناطق الجديدة هو خلق مجتمع جديد، فيه الزراعة، والصناعة، وفيه الصحة والتعليم.. الخ ، ومن الخطأ أن أحمل أى مشروع من هذه المشاريع بتكاليف البنية الأساسية فى هذه المناطق. فعندما يقرر المجتمع القيام بمشروع توشكى أو ترعة السلام التى تتكلف مليارات الجنيهات.. فمن المفروض ألا أحمل هذه المليارات لنشاط الزراعة.. بل يجب أن تتحملها الدولة .. فهى وإن كانت ستتحمل تكلفة البنية الأساسية فى هذه المناطق اليوم، إلا أنها ستستردها على المدى الطويل من الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية التى ستقام فى هذه المناطق.

والنقطة الثانية وهى على المستوى العربى، .. نحن لدينا سوق عربية كبيرة، وهناك وفرة من نوعيات معينه من الانتاج فى مكان ما ، ونقص أو عجز من نفس النوعية من الانتاج فى مكان آخر.. والمنتج لايعرف رغبات المستهلك، والمستهلك لايعرف ماذا لدى المنتج.. وبالتالى المفروض خلق المؤسسات اللازمة لنشر هذه المعلومات بين مجموعة الدول العربية للمساعدة على الأقل على زيادة التبادل وقد تكون الخطوة التالية هى المشاركة فى عمليات النشاط الانتاجى الزراعى.

محمد عمرو حسين :

اضافة صغيرة فنية وفى نفس الوقت اقتصادية بالنسبة لانتشار انيميا نقص الحديد، نحن نقول كفنيين إن أنسب حديد هو الحديد الموجود باللحم الأحمر وكانت الجمعيات الاستهلاكية

التابعة لوزارة التموين تطرح لحوما بثمن رخيص فى متناول محدودى الدخل، لكن ظهر حديثا اتجاه لتطوير هذه الجمعيات الاستهلاكية - وأنا أسكن بجوار أحد هذه الجمعيات فى المعادى وأرى التطوير - كان قبل رمضان سعر كيلو اللحم ١٢ جنيها، طورت نفسها فى رمضان وقبل العيد اصبح السعر ١٣,٥ جنيه، خلال اسبوعين ثلاثة وصل السعر الى ١٥ جنيها ومن يومين اصبح ١٥,٥ جنيه أى أصبح نفس سعر اللحم عند الجزار، نبحث عن المستهلكين الذين يقبلون على شراء اللحوم من الجمعية نجدهم من ذوى السيارات أما ذوى الدخول المحدودة فلا أعتقد أن فى مقدورهم شراء هذه اللحوم.

أحمد حسن ابراهيم :

هذه ليست جمعيات تعاونية، انما هى مجمعات استهلاكية مملوكة للدولة.

عبد الفتاح ناصف :

فى النهاية أكرر بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن الزملاء أعضاء هيئة تحرير المجلة شكرى الجزيل للمشاركة والمداخلات البناءة فى هذه الدائرة للحوار ونتمنى أن نراكم إن شاء الله فى دوائر حوار أخرى فى المستقبل وشكرا.